ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

سد النهضة

التهديدات والمحاذير والحلول الممكنة

إصدار خاص

www.ecsstudies.com
\ecsstudies

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خالد عكاشة
المدير العام

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي

سد النهضة

التهديدات والمحاذير والحلول الممكنة

تحرير وإشراف
د.أحمد أمل
د.خالد حنفي

إصدار خاصة
أكتوبر ٢٠١٩

١٠٠ شارع الميرغني - مصر
الجديدة – القاهرة
تليفون: ٢٢٦٩٠٥٨٦١-
٢٢٦٩٠٥٨٦٣-٢٢٦٩٠٥٨٦٢
Email: info@ecsstudies.com
www.ecsstudies.com

المحتويات

تقديم 5
المركز المصري للفكر و الدراسات الاستراتيجية

كيف أفشلت أثيوبيا مفاوضات سد النهضة؟ 6
أ.عطية عيسوي

صراع الرؤى حول سد النهضة.. مأزق للجميع 12
د. حسن أبو طالب

أبعاد الصراع بين مصر واثيوبيا على نهر النيل 14
أ.د. محمد نصر الدين علام

استكمال اثيوبيا لسد النهضة.. دوافع وعقبات 18
أ.محمود سلامة

سد النهضة.. مرونة مصرية وتشدد إثيوبي 22
أ.مصطفى أحمدي

الموقف المصري ما بعد تعثر مفاوضات سد النهضة 26
د. أحمد أمل

سد النهضة بين المفاوضات المتعثرة والبدائل المتاحة 30
اللواء محمد إبراهيم الدويري

مرفقات أساسية 34

تقديم

أعقب جولة المفاوضات الأخيرة بشأن سد النهضة والتي عقدت في العاصمة السودانية الخرطوم، إعلان مصر للمرة الأولى وصول المفاوضات الثلاثية لطريق مسدود. ففي الوقت الذي انتهج فيه الجانب الإثيوبي سياسات متشددة، شرع في تسريع وتيرة أعمال البناء في مشروع سد النهضة خلال الشهور الأخيرة من دون تنفيذ أي من البنود التي اتفق عليها في إعلان المبادئ، خاصة ما يتعلق منها بالتقييم الفني المحايد لتصميم السد، الأمر الذي يطرح العديد من التهديدات على الأمن القومي المصري.

وأمام سياسة فرض الأمر الواقع التي تنتهجها إثيوبيا، شهد الموقف المصري تطورات مهمة جسدتها كلمة رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر الماضي والتي أكدت اعتبار مصر قضية مياه النيل قضية وجود، ورفضها القاطع لسياسة الأمر الواقع والحلول الأحادية التي يتبناها الطرف الإثيوبي.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

كيف أفشلت إثيوبيا مفاوضات سد النهضة؟

عطية عيسوي
كاتب، متخصص في الشئون الأفريقية- الأهرام

معاهدات تاريخية واتفاقيات حديثة وحقائق وأرقام لا يمكن تجاهلها تُثبت تعنت إثيوبيا الذي حال دون توصل مفاوضات سد النهضة (المريرة) إلى اتفاق، ما دفع الرئيس «السيسي» للتحذير بقوة قبل أيام من أنه لن يتم تشغيل السد بفرض الأمر الواقع، ومن أن أي إضرار بالمياه سيكون له تأثير مدمر على المصريين، ولا بد من الوصول إلى اتفاق حتى نتحكم في الضرر الذي يمكن أن تتحمله مصر التي ليس لديها مصدر آخر للمياه سوى نهر النيل، والتي دخلت في مستوى الفقر المائي، ليدق بذلك جرس الإنذار عاليًا حتى يسمعه الجميع في أنحاء العالم، ويعرفوا حقيقة ما يجري في المفاوضات، ومَن هو الطرف الذي تسبب في تعثرها وعدم التوصل إلى اتفاق طوال سبع سنوات، وليدحض أيضًا الفكرة المغلوطة التي روجها الإثيوبيون بأن مصر لا تريد لبلدهم أن يحقق التنمية المنشودة لتحسين مستوى معيشتهم ببناء السد الذي سيولِّد الكهرباء التي تحتاجها التنمية.

وتأكيدًا لتجاوب مصر مع احتياجات إثيوبيا للتنمية، وكذب الذين ادَّعوا أنها تريد حرمان الإثيوبيين منها، قال الرئيس: لسنا ضد التنمية، ولا ضد إقامة السدود، لكن ليس على حساب مصر والإضرار بها.. نريد أن نعيش وننمو جميعًا.. فقد تم الاتفاق مع الجانب الإثيوبي في ٢٠١٥ من خلال الاتفاق الإطاري على أسلوب ملء خزان سد النهضة، لكن -للأسف- لم تستطع اللجان الفنية الوصول إلى اتفاق في هذا الشأن. كما أكد على ضرورة الحفاظ على حصة مصر من المياه، وعلى أن القاهرة تتبنى سياسة تتسم بالحوار دائمًا، وعلى أن مصر في موقف قوي، قائلًا: «نحن مسئولون عن أمن مواطنينا.. ولا يمكن لأي دولة أن تتعرض لمخاطر مرتبطة بنقص المياه إلَّا إذا كانت في حالة ضعف، مدلّلاً على ذلك بما حدث للعراق الذي كان يصله نحو ١٠٠ مليار متر ٣ من المياه من دول الجوار (تركيا أهمها) عام ١٩٩٠، بينما لا يصله حاليًّا أكثر من ٣٠ مليار متر ٣ سنويًّا.

استياء مصري

تصريحات الرئيس السيسي خلال حواره مؤخرا مع عدد من الشخصيات المؤثرة داخل المجتمع الأمريكي أعقبت تحذيراته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة من أن استمرار تعثر المفاوضات ستكون له انعكاساته السلبية على الاستقرار والتنمية في المنطقة عامةً، وفي مصر خاصةً، لأن مياه النيل قضية وجود وحياة بالنسبة لها، ودعوته المجتمع الدولي لأن يتحمل مسئوليته الكبيرة بالقيام بدور بنّاء في حث الأطراف على التحلي بالمرونة للتوصل إلى اتفاق يُرضي الجميع. مشيرًا إلى أن مصر أعربت عن تفهمها لمشروع إثيوبيا في بناء السد رغم عدم إجرائها دراسات وافية حول آثاره المحتملة بما يُراعي عدم الإضرار بالمصالح المائية لدولتي المصب (مصر والسودان)، كما طرحت إبرام اتفاق المبادئ للتوصل إلى اتفاق يحكم عمليتي ملء بحيرة السد وتشغيله، لكن مع الأسف لم تُسفر المفاوضات عن النتائج المرجوة، ومع ذلك ما زلنا نأمل في التوصل لاتفاق يحقق المصالح المشتركة لشعوب الدول الثلاث.

التصريحات التي صدرت على أعلى مستوى أكدت للعالم كله مدى استياء مصر -حكومة وشعبًا- من موقف إثيوبيا المتعنّت الذي حال دون التوصل لاتفاق، ورفضها دون مناقشة الاقتراح المصري الذي يتضمن ملء بحيرة السد على مدى سبع إلى عشر سنوات، والسماح بتدفق ٤٠ مليار متر م٣ سنويًّا عبر السد، والحفاظ على مستوى المياه أمام السد العالي عند ١٦٥ مترًا على الأقل، وتقليل كمية المياه المقتطعة لملء البحيرة في أوقات ضعف الفيضان، وتشغيل السد وفق منظومة هيدروليكية بالتنسيق مع تشغيل سدود مصر والسودان حتى لا تتوقف أو يقل إنتاجها من الكهرباء.

هذا التعنت أفشل اجتماع القاهرة الذي ضم وزراء الري من مصر والسودان وإثيوبيا في منتصف الشهر الماضي، ومن بعده اجتماع اللجنة العلمية الثلاثية المستقلة ووزراء الري في الخرطوم من ٣٠ سبتمبر إلى ٥ أكتوبر ٢٠١٩ لبحث المقترح المصري بشأن ملء وتشغيل السد، وما قد تقترحه إثيوبيا والسودان.

رفضت إثيوبيا الاقتراح المصري رغم تضمّنه طرحًا عادلًا لقواعد ملء وتشغيل السد بما يحقق أهدافها في توليد الكهرباء ويحفظ مصالح مصر المائية، ورغم أنه بُني على المناقشات التي تمت بين البلدين وعلى الالتزامات الواردة في اتفاق إعلان المبادئ الموقّع في ٢٣ مارس ٢٠١٥ بالخرطوم والذي يقضي باتفاق الأطراف الثلاثة على قواعد الملء والتشغيل. كما رفضت طلب مصر تدخل طرف رابع (وسيط) رغم أنه منصوص عليه في اتفاق المبادئ كخيار ثالث.

حدث ذلك أيضًا بالرغم من اتفاق الرئيس «السيسي» ورئيس وزراء إثيوبيا «آبي أحمد» في القاهرة في يونيو ٢٠١٨ على تبني «رؤية مشتركة» بين الدولتين بشأن السد تسمح لكل منهما بالتنمية بدون المساس بحقوق الطرف الآخر، وأقسَم رئيس الوزراء الإثيوبي باللّه العظيم مرتين أن إثيوبيا لن تضر بمصالح مصر المائية.

وكانت الأطراف الثلاثة قد اتفقت في مايو ٢٠١٨ على إنشاء مجموعة دراسات وبحوث علمية وطنية مستقلة من ١٥ عضوًا بمعدل خمسة أعضاء لكل بلد للبحث في وسائل لتعزيز مستوى التفاهم والتعاون بين الدول الثلاث بخصوص سد النهضة تشمل وضع سيناريوهات مختلفة لقواعد ملء بحيرته وتشغيله وفقًا لمبدأ الاستفادة العادلة والرشيدة من مصادر المياه المشتركة، مع الأخذ في الاعتبار كل الإجراءات المناسبة لمنع التسبب في حدوث ضرر جسيم، ولكن الخبراء عجزوا بدورهم عن الاتفاق.

لا أحد يجادل إثيوبيا في سيادتها وحقّها في إنارة كل بيت، وتوفير مياه الشرب الصالحة للجميع؛ لكن سد النهضة يُقام على النيل الأزرق الذي يمد نهر النيل بأكثر من ٦٥% من مياهه الواردة إلى مصر. وبما أن النيل نهر مشترك، والنيل الأزرق أكبر روافده، لا يحق لإثيوبيا أو غيرها بناء سد أو منشأة تنقص المياه أو تؤخر وصولها إلى مصر والسودان دون موافقتهما. هذا ما تقضي به القوانين الدولية المنظِّمة لاستغلال مياه الأنهار المشتركة والمعاهدات الموقعة في زمن الاستعمار، فمعاهدة ١٩٠٢ التي وقّعت عليها الحبشة (إثيوبيا) مع بريطانيا التي كانت تحتل مصر والسودان تحظر إقامة سدود على النيل الأزرق أو بحيرة تانا (منبعه) أو نهر السوباط (الرافد الإثيوبي الجنوبي للنيل) دون موافقة مصر. ومعاهدة ١٨٩١ بين بريطانيا وإيطاليا التي كانت تستعمر الحبشة، تحظر أي مشروع أو منشأة على نهر عطبرة (الرافد الشمالي للنيل) يمكن أن تؤثر على مياهه. وفي ١٩٢٩ وقّعت مصر وبريطانيا نيابةً عن مستعمراتها (تنزانيا وكينيا وأوغندا والسودان) اتفاقية تعطي القاهرة حق الفيتو على أي مشروع تقيمه دول المنابع يُنقص من حصتها أو يؤخر وصولها.

وبعيدًا عن تلك المعاهدات التي تعللت إثيوبيا بأنها وَقَّعت عليها مُجبرةً في عهد الاستعمار، بينما يعتبرها القانون الدولي في حكم معاهدات ترسيم الحدود ويجب احترامها، حدث في ١٩٩٢ أن وقّعت مع مصر اتفاقية تنظم التعاون في استخدام مياه النيل وفقًا لقواعد القانون الدولي وتقضي بعدم إضرار أي منهما بالأخرى، فما الذي أجبرها يومَها على ذلك وهي دولة حرة مستقلة وذات سيادة؟.

اتفاق ثم مماطلة

ثم يأتي إعلان المبادئ الموقع في ٢٠١٥ الذي ينص على عدم البدء في ملء بحيرة السد إلاَّ بالتوافق بين الدول الثلاث، كما ينظم أسلوب الملء الأول للبحيرة والتخزين والتشغيل بالتشاور والتنسيق مع تشغيل السدود الأخرى في مصر والسودان، وَأَشْرَكَ القاهرة والخرطوم في وضع قواعد تشغيل السد وملء بحيرته لمنع حدوث نقص في المياه أو تأخير وصولها بقدر لا تحتمله أي منهما، ومراعاة مستوى المياه في بحيرات السدود المصرية والسودانية من خلال إنشاء آلية تنسيق دائمة بين الدول الثلاث حتى لا ينخفض بالقدر الذي يقلل من كفاءتها في توليد الكهرباء. وبذلك منح الاتفاقُ القاهرةَ تعهدًا إثيوبيًّا كتابيًّا بعدم الإضرار المحسوس بحقوقها التاريخية المكتسبة في مياه النيل.

وفي المقابل، حصلت أديس أبابا على موافقة مصرية-سودانية على بناء السد مع انتظار التقرير النهائي للجنة الخبراء الدولية حول آثاره المحتملة على تدفق المياه والبيئة وعلى تنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدوليين بشأن الآثار السلبية التي قد تُثبتها الدراسات المقررة على البيئة المحيطة وعلى تدفق مياه النيل الأزرق نحو مصر والسودان والعمل على معالجتها. كما نصّ على أن تتعاون الدول الثلاث في استغلال مياه النيل وفقًا لمبادئ القانون الدولي، وعلى أساس تفهم الاحتياجات المائية لدول المصب والمنبع معًا، والالتزام بمبدأ عدم التسبب في إلحاق ضرر ذي شأن بأي طرف، وأن تتخذ الدول الثلاث كل الإجراءات المناسبة لتفادي حدوثه وللتخفيف منه بل والبحث في مسألة تعويض الطرف المتضرر.

هذا الاتفاق لم يُحقق لمصر أو لإثيوبيا كل ما يتمنيانه، حيث تضمّن عبارات لم تكن مرغوبة، وتجاهل أخرى كانت مطلوبة لكي يلتقي الطرفان في منتصف الطريق، فقد تضمّن عبارة الاستخدام المنصف والمناسب لمياه النيل كمطلب إثيوبي، وهي عبارة قريبة من تلك الواردة في اتفاقية «عنتيبي» التي رفضتها مصر لأنها تطالب بإعادة توزيع المياه بين دول الحوض وتلغي ما ورد في الاتفاقيات الموقّعة

في زمن الاستعمار وبعده. ونصّ على «احترام وتنفيذ» توصيات لجنة الخبراء الدولية، وليس «الالتزام بتنفيذ» تلك التوصيات بدعوى أن كلمة «التزام» تُنقص من السيادة الوطنية للدولة. كما تجاهل ذكر حصة مصر المائية صراحةً، لكنه لم ينص على إلغائها.

ولم يشر الاتفاق إلى تعاون كان منتظرًا في مشروعات لاستقطاب جزء من مياه الأمطار الفاقدة في المستنقعات والفوالق الجبلية بإثيوبيا، تُقدّر بمليارات الأمتار المكعبة لمصلحة البلدان الثلاثة، عسى أن يُضيف إلى حصتي مصر والسودان ما يعوّض ما يقتطعه سد النهضة وما قد يتبعه من سدود من المياه، خاصةً خلال فترات ملء بحيراتها لأول مرة.

أمّا فيما يتعلق بالخلافات التي قد تطرأ عند تنفيذ الاتفاق أو ما يليه من اتفاقات أو عند تنفيذها، فقد نصّ إعلان المبادئ على تسوية أي نزاع عن طريق التشاور، فالتفاوض ثم الوساطة، فالتوفيق، ولم يذكر شيئًا عن إمكانية اللجوء للتحكيم الدولي أو محكمة العدل الدولية أو التعهد بالالتزام بأحكامها. كما يُعوّل على حسن النيات، وتفهُّم كل طرف لاحتياجات الطرف الآخر المائية، وهو ما يجعل التنفيذ مرهونًا بأهواء من بيده الأمر، وبمدى حُسن علاقته بالآخر أو سُوئها. ورغم ذلك وافقت مصر إثباتًا لحسن نيتها وثقةً في أن إثيوبيا ستنفذ التزاماتها مما جعل البعض يتهمها بأنها تساهلت أكثر من اللازم، وأفرطت في الثقة في نوايا إثيوبيا بموافقتها على عبارة (احترام وتنفيذ توصيات الخبراء) بدلًا من (الالتزام بتوصيات الخبراء وتنفيذها) لمنع أي محاولة للتهرب منها، بالإضافة إلى عدم النصّ على التحكيم الدولي عند حدوث خلاف، والاكتفاء بإحالته للتشاور أو التفاوض أو الوساطة أو التوفيق. كما استشهد المشككون في نوايا إثيوبيا برفض حكومتها تقديم ضمانات قاطعة بألاّ يُلحق السد أضرارًا بالمصريين والسودانيين.

إثيوبيا أكدت أكثر من مرة أن سد النهضة لن يضر بحصة مصر من مياه النيل. وقبل ثلاث سنوات، صرح وزير الري الإثيوبي بأنه إذا أثبتت الدراستان الإضافيتان أن سد النهضة سيسبب أضرارًا لمصر والسودان فإن إثيوبيا ستتفق معهما على سيناريوهات للتخفيف منها. لكنّ الدراستين عطلتهما أديس أبابا بعدم موافقتها على خطة المكتب الاستشاري الفرنسي. لكنّ القاهرة قدمت لها أكثر من دراسة تؤكد أن السد بمواصفاته الحالية سيضر بها، ويقتضي المنطق أن يفصل في الخلاف خبراء دوليون، وأن يلتزم طرفا القضية بتنفيذ ما أوصوا به من تعديلات.

ومع ذلك لم تنتظر الحكومة الإثيوبية رأي الخبراء قبل الشروع في بناء السد، ولم توقف العمل حتى يتم حسم الخلاف؛ بل إنها عرضت على القاهرة عام ٢٠١٠ مشروعًا يقضي بأن يكون ارتفاعه ٩٠ مترًا فقط وحجم بحيرته ١٤,٥ مليار متر٣، وقبل أن تحصل على رد بدأت البناء بتصميم مختلف يرفع جسم السد إلى ١٤٥ مترًا وسعة بحيرته إلى ٧٤ مليار متر٣. كما أن المشاريع الإنمائية التي تحدثت عنها إثيوبيا توحي بأنها لن تقتصر على توليد الكهرباء، بل تمتد إلى الري في ضوء تقارير عن نيتها زراعة أربعة ملايين فدان (تعادل أكثر من نصف مساحة أرض مصر الزراعية) بمياه السدود التي تستقطعها من حصتي مصر والسودان.

تأثيرات سلبية

أما عن الحقائق والأرقام، فمصر بدون الحفاظ على مستوى المياه أمام السد العالي عند ١٦٥ مترًا كحد أدنى خلال فترة ملء بحيرة سد النهضة ستكون عرضةً لفقد ١,٨ مليار دولار من الناتج الاقتصادي وأكثر من مليون وظيفة سنويًّا وكهرباء بقيمة ٣٠٠ مليون دولار. وبينما يقلّ نصيب الفرد المصري من المياه

عن ٦٢٥ م٣ يبلغ نصيب الإثيوبي ٣٨ ألف م٣ في السنة، وبينما لا يوجد لمصر سوى نهر النيل يوجد في إثيوبيا ١٢ نهرًا، ويسقط على مصر أقل من ١,٣ مليار م٣ أمطار سنويًا بينما يهطل على إثيوبيا أكثر من ٨٠٠ مليار م٣، أي ما يعادل ٥٠% مما يسقط على كل دول حوض النيل العشر. وعندما تم توقيع اتفاقية تقسيم مياه النيل بين مصر والسودان عام ١٩٥٩، كان نصيب المصري من المياه ٢٥٠٠ متر٣، وبعد أن أصبح المصريون ١٠٤ ملايين في ظل حصتنا المائية الثابتة تضاءل نصيبه إلى ٢٠% فقط مما كان يحصل عليه قبل ٦٠ عامًا.

لقد كانت مصر كريمةً مع إثيوبيا بعدم إصرارها على وقف بناء السد حتى تُثبت الدراسات عدم إضراره بحقوقها التاريخية في مياه النيل، وهو ما فتح الباب للحصول على تمويل خارجي له كان محظورًا طبقًا لقواعد البنك الدولي لأي مشروع محل خلاف، وتنتظر مصر الآن من إثيوبيا أن ترد على هذا الكرم بمثله، إن لم يكن بأفضل منه، بالعمل على إزالة المعوقات من أمام عمل اللجنة الثلاثية والخبراء. وسبق أن أكدت القاهرة مرارًا أنها لا ترفض مشروعات التنمية بدول المنابع طالما لا تؤثر سلبًا على حصتها المائية، بدليل موافقتها على سد «واو» بجنوب السودان، وإعدادها دراسة جدواه كمنحة منها، ومن قبله سد أوين في أوغندا. لكن كيف توافق على سد النهضة إذا كانت طريقة تشغيله ستحرمها من زراعة مليوني فدان وتنقص إنتاج كهرباء السد العالي بنسبة ٢٥% في وقت تعاني فيه من العجز المائي، بينما إثيوبيا يمكنها إنتاج احتياجاتها من الكهرباء من سدود أصغر حجمًا، بل ومن الرياح التي يمكن أن تنتج ١٢ ألف ميجاوات سنويًّا بتكلفة أقل من بناء السدود دون حاجة للإضرار بمصر والسودان.

أخيرًا، من الأهمية بمكان التوصل إلى اتفاق يرضي مصر وإثيوبيا والسودان، لأن العواقب فادحة على الاستقرار والتنمية في المنطقة كما قال الرئيس «السيسي» بحق، فلا يُمكن أن تُعرِّض للخطر حياة شعب يعتمد على مياه النيل بنسبة ٩٥% ويكون هناك استقرار، ولا يمكن أن تحدث تنمية في منطقة غير مستقرة.

وفي مارس الماضي، حذر تقرير لمركز أبحاث «مجموعة الأزمات الدولية» من عواقب إنسانية إذا لم يتمّ التوصّل إلى اتفاق لتقاسم الموارد المائية بين مصر وإثيوبيا، فبينما ترى أديس أبابا أنّ السدّ مشروع تنموي وطني مهم، ترى القاهرة أنّ تعطيل تدفّق النهر سيُمثّل تهديدًا وجوديًّا لأنّ تشغيل السدّ قد يُهدّد ملايين المزارعين المصريين وإمدادات الغذاء في البلاد. وأوصى باتفاق أكثر شمولًا بين دول حوض النيل لتفادي نزاعات مستقبلية تأتي بكلفة اقتصادية وبيئية باهظة. وسبق أن حذر خبراء مصريون من أن يصبح سد النهضة بشكله المرفوض أمرًا واقعًا بمرور الوقت، فالسد بتصميمه المعلن ينقص من حصة مصر المائية ٢٠ مليار متر٣ سنويًا، ويُمكن أن يؤدي إلى جفاف بحيرة السد العالي خلال ثلاث سنوات كما يقولون. كما حذروا من أنه إذا وافقت مصر على السد بمواصفاته الحالية فسيدفع ذلك دولًا أخرى في حوض النيل لبناء سدود، لأنها ستكون من وجهة نظرهم قد بدأت تتنازل عن جزء من حصتها.

ومع ذلك تريد إثيوبيا ملء البحيرة خلال ثلاث سنوات فقط، ورفضت -حتى كتابة هذه السطور- مراعاة سنوات الفيضان المنخفض، وتشغيل السد بالتنسيق مع تشغيل سدود مصر والسودان، وعرضت السماح بمرور ٣٥ مليار متر مكعب سنويًّا فقط من السد، وهي كمية تراها القاهرة غير كافية في ضوء زيادة عدد سكانها بسرعة وعدم كفاية حصتها الحالية (٥٥,٥ مليار م٣) بالفعل احتياجاتها التي تزيد على ٥٩ مليار م٣ سنويًّا. فمَن إذن المتسبب بعد كل ما عرضناه في تعثر التوصل لاتفاق يحقق مصالح الشعوب الثلاثة؟

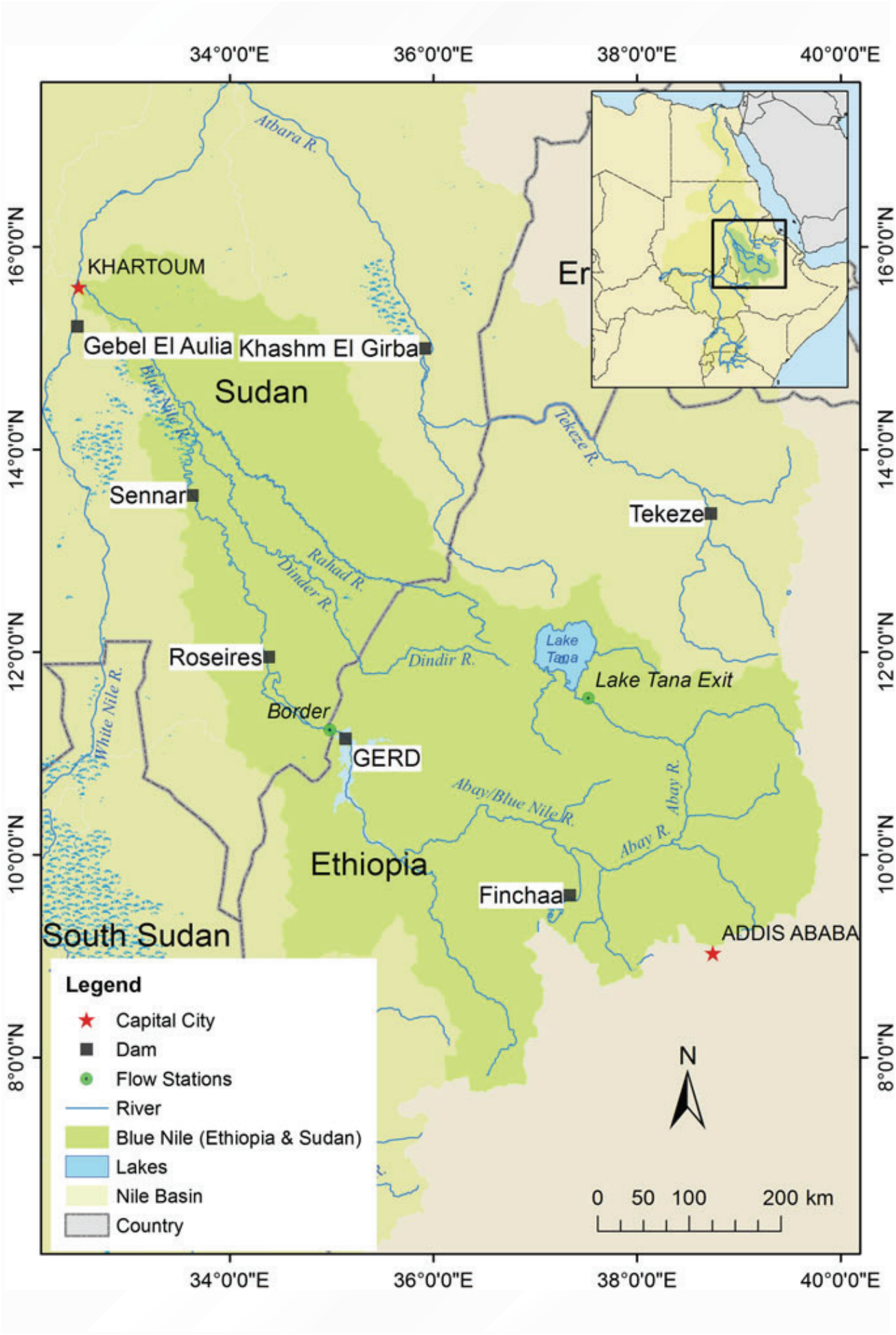
34°0'0"E
36°0'0"E
38°0'0"E
40°0'0"E
16°0'0"N
14°0'0"N
12°0'0"N
10°0'0"N
8°0'0"N
Atbara R.
KHARTOUM
Gebel El Aulia
Khashm El Girba
Sudan
Blue Nile R.
Sennar
Tekeze R.
Tekeze
Rahad R.
Dinder R.
Roseires
Dindir R.
Lake Tana
Lake Tana Exit
White Nile R.
Border
GERD
Abay/Blue Nile R.
Abay R.
Ethiopia
Finchaa
South Sudan
ADDIS ABABA
Legend
Capital City
Dam
Flow Stations
River
Blue Nile (Ethiopia & Sudan)
Lakes
Nile Basin
Country
N
0 50 100 200 km

صراع الرؤى حول سد النهضة.. مأزق للجميع

د. حسن أبو طالب

عضو الهيئة الاستشارية بالمركز المصري للفكر والدراسات

على الرغم من أن العلاقات المصرية الإثيوبية تشهدُ تحسناً عاماً ومطرداً في السنوات الأربع الماضية، فإن ملفَ سد النهضة الإثيوبي يأخذ مساراً مُعاكساً، ولا انعكاس له على مساعي التوصل إلى اتفاق مفصل حول قواعد ملء السد في السنوات الأولى، وإجراءات تشغيله الدائم بما لا يتعارض مع المصالح الثابتة والحقوق المكتسبة لدولتي المصب. ومثل هذا الاتفاق يتطلب تعاوناً شفافاً وتبادلاً للمعلومات بشكل مستمر حول معدلات تدفق النهر في سنواته الغنية بالأمطار أو المحدودة. ومن هنا فالأمر بالنسبة إلى مصر يتعلق بدورة حياة المصريين ككل وعلى مدى سنوات طويلة وممتدة.

التحذيرات التي عبّر عنها الرئيس عبد الفتاح السيسي أثناء مشاركته في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة سبتمبر (أيلول) الماضي، بشأن غياب التوافق حول هذه القضية وتأثيرها السلبي على بلدان دول حوض النيل، وفي المقدمة حياة المصريين أنفسهم، وقوله إن مصر لا تقبل فرض أمر واقع، كانت لافتة للنظر، أقل ما فيها أنها تعبير مباشر وصريح عن درجة عالية من القلق إزاء موقف إثيوبيا الرافض قبول الاقتراحات المصرية بشأن قواعد الملء بشكل مرن يتوافق مع حالة الفيضان وكميات المياه حسب كل سنة على حدة، أو حتى مناقشتها مناقشة علمية.

يلاحظ هنا أن الموقف المصري يضع الأزمة في إطار علمي وليس سياسياً، يتعلق بخلافات منهجية حول التأثيرات المحتملة لسيناريوهات ملء الخزان بعد استكمال بناء السد الإثيوبي وكيفية احتوائها من خلال إجراءات مشتركة، ولذا يطالب الموقف المصري بمشاركة في عملية إدارة السد وفق اتفاق شامل يسمح لإثيوبيا بالاستفادة من المشروع بجوانبه المتعلقة بإنتاج الكهرباء أو التوسع الزراعي، وفي الآن ذاته مراعاة حقوق مصر والسودان المائية. وهي الصيغة التي أكدها الرئيس السيسي منذ رئاسته عام ٢٠١٤، وتقوم على معادلة ثنائية المعايير، وهي حق إثيوبيا في التنمية، وبالتالي قبول السد كمشروع تنموي ذي طابع إقليمي، وفي الآن ذاته حق مصر والسودان في عدم تعرضهما للضرر في حقوقهما المائية. وعملياً تتقبل مصر تحمل بعض الضرر على أن يكون قابلاً للسيطرة عليه.

وتطبيقاً لهذه السياسة اقترحت مصر مشاركة خبراء من البنك الدولي في المفاوضات يقدمون نصيحة توافق عليها الأطراف الثلاثة، رفضتها إثيوبيا، كما طالبت مؤخراً بتدخل المجتمع الدولي من خلال الأمم

المتحدة، أو قبول وساطة دولية أو أميركية، وأيضاً رفضتها أديس أبابا.

في المقابل ينطلق الموقف الإثيوبي من مبدأ سياسي يتعلق بالسيادة، وتأويله أن النيل الأزرق يمر في إثيوبيا وأن لها الحق في الاستفادة منه وفقاً لمصالحها وأولوياتها، أما مراعاة مصالح دولتَي المصب فبعد إتمام المصالح الإثيوبية أولاً. بعبارة أخرى أن النيل الأزرق هو نهر إثيوبي أولاً وأخيراً، وما تتفضل به على دولتي المصب لا شأن لهما في تحديده، أو التدخل في وضع ضوابط بشأنه. وتجسيداً لهذا الموقف ترفض إثيوبيا أي تبادل للمعلومات حول معدلات تدفق النهر، أو بشأن المواصفات الفنية للسد، أو رؤيتها في إدارته في سنوات الوفرة أو سنوات الندرة.

في السياق ذاته واستناداً إلى تاريخ السياسة الإثيوبية بشأن نهر النيل، فهي لا تقبل توقيع أي وثيقة تتعلق بكيفية التعامل الإقليمي مع مياه النهر، وترفض اتفاقيتي عامي ١٩٢٩ و١٩٥٩ اللتين تحددان حقوق مصر والسودان في مياه النهر، وترى أنها غير معنية بهما، لسبب شكلي وهو أنها ليست طرفاً فيهما. أما الاتفاق الإطاري الموقّع في مارس (آذار) ٢٠١٥ مع مصر والسودان أو بيان التفاهم مع مصر ١٩٩٣ الموقّع بين الرئيس مبارك ورئيس الوزراء الإثيوبي ميلس زيناوي، فلا يمثلان بالنسبة إلى إثيوبيا سوى عدة مبادئ عامة تبرز حسن النية، ولكن التطبيق لتلك المبادئ يكون مرهوناً بالرؤية الإثيوبية أولاً وأخيراً. الرؤيتان على هذا النحو متباعدتان تماماً. ولكلٍّ منهما مخرجات مرفوضة من الطرف الآخر. ولذا يبدو التساؤل المنطقي هنا متعلقاً بمدى تأثير التحسن العام في العلاقات الثنائية على حل هذه الإشكالية، وكذلك على السبل التي يمكن أن تلجأ إليها مصر لضمان الحد الأدنى من مصالحها وحقوقها المائية المكتسبة تاريخياً. والواضح أن مسألة التحسن النسبي في أمور تجارية واقتصادية أو اتصالات شخصية بين كبار مسؤولي البلدين لا تأثير مباشراً لها حتى اللحظة. بل يبدو أن حرص القاهرة على تنمية علاقاتها الثنائية مع أديس أبابا ومع دول حوض النيل الأخرى تُقرأ عكسياً من إثيوبيا باعتبارها ضعفاً في الموقف المصري. وقد أشار الرئيس السيسي إلى شيء من هذا القبيل في مؤتمر الشباب، سبتمبر الماضي، حول تعثر مفاوضات سد النهضة بقوله إن سقوط الدولة في مرحلة ما، كما حدث مع مصر بعد ٢٠١١، يجعل دولاً أخرى لا تراعي حقوقها المائية، مشيراً إلى حالة العراق الذي كان من قبل يحصل على ١٠٠ مليار متر مكعب من المياه، والآن يحصل فقط على ٣٠ مليار متر مكعب فقط.

والواضح أيضاً أن الالتزام بما تم التوقيع عليه في عام ٢٠١٥ والمعروف بالاتفاق الإطاري المتضمن عشرة مبادئ مستقاة من القانون الدولي لحل الإشكاليات العملية، بشأن السد وتأثيراته على دولتي المصب لا تأثير له على موقف إثيوبيا. بل يتم التعامل مع تلك المبادئ، وبعضها مصوغ بعبارات فضفاضة، بطريقة تسمح بتأويلات متباعدة تماماً كما هو حادث بالفعل. ولذا يظل التساؤل الأصعب: كيف ستتصرف مصر لحماية حقوقها وعملياً لتقبل أقل الأضرار الممكنة؟ يلاحَظ هنا أن أي حديث عن عمل عسكري هو مستبعَد تماماً من الرؤية المصرية لأسباب متعددة واقعية وإنسانية، ولأن مجرد طرحه سيأتي بنتائج عكسية لن تتوقف عند حد إثيوبيا، بل مجمل دول حوض النيل، وهو ما تتحسب له مصر جيداً.

ولذا يظل التفاوض مصحوباً بتحرك سياسي ودبلوماسي نشط وموسع هو الأساس، وثمة مروحة عريضة جداً من تلك التحركات، وهي لن تأتي بأي نتائج إلا بثلاثة شروط: الأول أن يكون هناك تفهم أفريقي عريض للمخاوف المصرية بما يثمر ضغوطاً حقيقية على إثيوبيا تؤدي إلى مرونة موقفها. صحيح تم بعض الخطوات في هذا المسار، ولكنه لم يصل إلى نتائج مثمرة بعد، والمطلوب حركة مكثفة في أكثر من اتجاه. ثانياً تنسيق أكثر مع السودان الذي يبدو أنه لم يتعافَ بعد من سياسات نظام البشير المخلوع. وثالثاً أن يصبح ملف سد النهضة والتعنت الإثيوبي ملفاً دائماً في علاقات مصر مع أي دولة عربية أو أفريقية أو كبرى. والمؤكد أن تفهم دول عربية كبرى وتأييدها لحقوق مصر المائية سيكون له تأثير إيجابي يأمله كل المصريين.

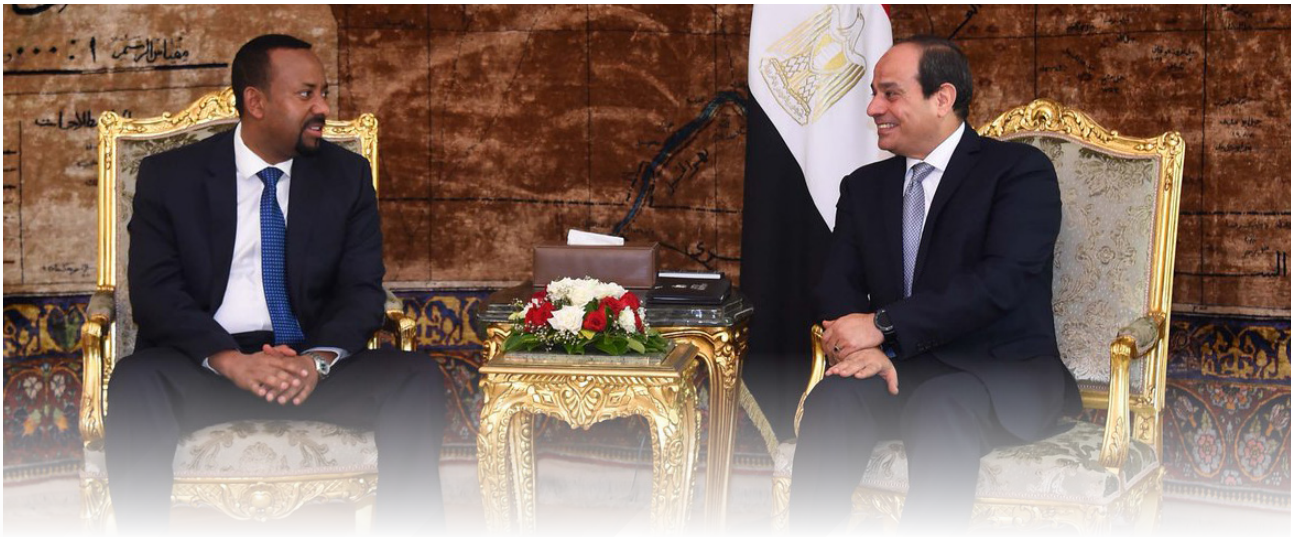

أبعاد الصراع بين مصر واثيوبيا على نهر النيل

أ.د. محمد نصر الدين علام
وزير الموارد المائية والرى الأسبق

صراع القوى في نهر النيل.. هذا هو عنوان مقال مجلة «ساينس» الدولية العريقة لكاتبه إيريك ستوكستاد بخصوص أزمة سد النهضة، والذى جاء فى أربع صفحات كاملة نصفها كانت لصور عن السد. وبدأ المقال بسرد تاريخى عن مخطط السدود الإثيوبية الذى بدأ بدراسة مكتب استصلاح الأراضى الأمريكى فى نهاية الخمسينات من القرن الماضى وانتهت عام ١٩٦٤، ثمّ تم تحديثها مع مرور السنين.

وتطرق الكاتب بعدها إلى مبادرة حوض النيل التى بدأت عام ١٩٩٩ بدعم غربى بلغ ٢٠٠ مليون دولار، والتى تم من خلالها دراسة العديد من المشاريع المشتركة لدول حوض النيل، وخلالها وافقت مصر على إقامة سد إثيوبى عام ٢٠٠٨ لتوليد ٢١٠٠ ميجاوات على النيل الأزرق. ولكن من ناحية أخرى كان ميليس زيناوى رئيس الوزراء الإثيوبي الأسبق يخطط لبناء سد ضخم على النيل الأزرق بتمويل ذاتى عن طريق إصدار سندات بنكية لهذا المشروع.

وجاءت اللحظة المناسبة للإعلان عن هذا السد مع بداية ثورة يناير المصرية، حيث أعلن ميليس زيناوى فى الثالث من فبراير ٢٠١١ عن عزم بلاده بناء سد ضخم على النيل الأزرق، وبعدها وضع حجر أساس السد فى أبريل ٢٠١١.

والآن وبعد مرور سنوات من وضع حجر الأساس أصبح سد النهضة أقرب للواقع. وأقصى طاقة لكهرباء هذا السد تبلغ ٦٠٠٠ ميجاوات، ولكن سعته الكهربية المتوسطة فى حدود ٢٠٠٠ ميجاوات فقط، سيتم استخدام معظمها داخل إثيوبيا لتغطية بعض احتياجاتها الداخلية، وسيتم تصدير الباقى للسودان. وتنظيم تصرفات النيل الأزرق بطول العام سوف يفيد المزارع الكبرى فى السودان مثل مشروع الجزيرة الذى تبلغ مساحته ٨٠٠ ألف هكتار، ولكنه سيسبب أضراراً عديدة للمزارع السودانية الصغيرة التى تعتمد على مياه الفيضان فى غمر وغسيل أراضيها وتجديد التربة. وسوف يضطر صغار المزارعين لاستخدام الطلمبات لرفع المياه إلى أراضيهم وإلى استخدام الأسمدة وإنشاء المصارف.

وأضاف المقال أن انتظام مياه النيل الأزرق خلال العام سيزيد من إنتاج كهرباء السدود السودانية فى حدود ٢٠% (١٠٠٠ جيجاوات ساعة سنوياً)، وأن السودان سوف يستفيد من حجز الطمى والمواد الرسوبية أمام سد النهضة بدلاً من امتلاء السدود السودانية بها مما كان يتسبب فى تقليل أعمارها. ولكن اعترف الكاتب بأن سد النهضة سيؤدى إلى تقليل منسوب مياه التخزين فى بحيرة ناصر مما يقلل من إنتاج كهرباء السد العالى ويقلل من مياه الرى فى مصر.

وذكر الكاتب فى مقاله أن تقرير اللجنة الثلاثية الدولية لسد النهضة، الذى صدر فى مايو ٢٠١٣، قد أثار صخباً واسعاً بعد ما تم تسريبه إلى مجموعة شبكة الأنهار الدولية فى بدايات عام ٢٠١٤. وكان هذا التقرير قد أوصى بمراجعة وتنقيح دراسات تداعيات السد على تدفق النيل لمصر والسودان، وأشار إلى وجود أخطاء جسيمة فى تصميم أساسات السد قد تؤدى إلى انزلاقه وانهياره. وأضاف الكاتب أن تقرير اللجنة الثلاثية الدولية أوصى بإعداد دراسات دولية للسلامة الإنشائية للسد وللتأثيرات السلبية لسد النهضة على نوعية المياه وبعض المشاكل البيئية الأخرى.

وأضاف الكاتب أن مجموعة شبكة الأنهار الدولية ذكرت أن دراسات تخطيط وتصميم السد غير دقيقة وغير مكتملة، وأن تأثير السد على السكان المحليين غير واضحة، فالحكومة الإثيوبية تزعم أنهم ٣٠٠٠ فرد فقط سيتم ترحيلهم من موقع السد، بينما ذكر الخبير الجغرافى الأمريكى جينفر فيليكس من جامعة فلوريدا الدولية أن عدد السكان المحليين لا يقل عن ٢٠٠٠٠ نسمة وهم من الأقليات وأن سد النهضة سوف يمحو مجتمعاتهم وحضارتهم القديمة. وأشار كاتب المقال إلى أن معارضى السد يتخوفون من تأثيره السلبى على مصر أثناء ملئه بالمياه حيث من المتوقع أن يتم الملء خلال ٥-٧ سنوات، وفى أول سنة سيتم حجز ١٠% من متوسط التصرف السنوى للنيل الأزرق ثم تزداد كمية التخزين زيادة اطرادية عاماً بعد آخر.

وذكر الكاتب أن دكتور بول بلوك من جامعة ويسكنسون فى بحثه المنشور عام ٢٠١٤ فى مجلة تخطيط وإدارة الموارد المائية للجمعية الأمريكية للمهندسين المدنيين، قد أوضح أن ملء السد سيتسبب فى أزمة مائية فى مصر وانخفاض مؤثر فى كهرباء السد العالى. وجاء فى المقال أيضاً أنه إذا صادفت سنوات ملء سد النهضة سنوات فيضان عالية أو متوسطة فسيكون تأثير الملء على مصر غير فادح، ولكن إذا صادفت سنوات جفاف فستكون الآثار وخيمة. وفى استفزاز واضح للمصريين ذكر الكاتب صراحة أن دكتور يلما ساليشى من جامعة أديس أبابا أخبره بأن إثيوبيا لا تستطيع تحمل طول انتظار توليد كهرباء سد النهضة، وأنه إذا لم تتفهم مصر والسودان ذلك فسوف تقوم إثيوبيا بملء السد من حصتها من مياه النيل!!

ثمّ تطرق إلى مجموعة حوض النيل المصرية حيث ذكر أنها مشكلة من أساتذة جامعات ومفكرين وقد حذرت فى إحدى نشراتها عام ٢٠١٣ من أن الآثار الوخيمة لسد النهضة لن تنحصر فقط أثناء سنوات ملء السد بل ستكون دائمة وستبلغ أقصاها أثناء دورات جفاف للنيل وسوف تظهر على شكل انخفاض مؤثر فى مخزون بحيرة ناصر وبوار مساحات هائلة من الأراضى الزراعية وتشرد ملايين من أسر المزارعين.

وأضاف المقال أن المجموعة نفسها كانت قد حذرت أيضاً من أن أى انخفاض فى إيراد نهر النيل لمصر سوف يؤدى إلى تراكم الأملاح فى منطقة الدلتا وزيادة فى تداخل مياه البحر فى الخزان الجوفى بالدلتا وتملحه. وأضاف الكاتب أن هناك آراء مختلفة للدكتور أمورى تيلمانت من جامعة لافال بكندا، إذ يرى أن

تنسيق سياسات التشغيل للسد العالى مع سد النهضة يمكن أن يقلل من الآثار السلبية على مصر، وأن مخزون السد الإثيوبى قد يستطيع مد مصر بمياه إضافية فى سنوات الجفاف.

وأوضح الكاتب أن د. محمد نصر علام الأستاذ بهندسة القاهرة ووزير الرى المصرى الأسبق يتوجس حول نوايا إثيوبيا الحقيقية من السد، ويرى أن هناك مبالغة كبيرة فى حجمه وأن إثيوبيا سوف تقيم سدوداً أخرى للتحكم فى كل نقطة مياه من النيل الأزرق. وقد انتقل الكاتب بعد ذلك إلى المخاوف الإنشائية من طريقة تصميم السد الجانبى المساعد (Saddle Dam) وهو سد ركامى ويمتد بطول خمسة كيلومترات وبارتفاع ٥٠ متراً جنوب سد النهضة، ذاكراً أنه فى حالة انهياره سيؤدى إلى إبادة ملايين من البشر.

وأضاف أنّ تقرير اللجنة الثلاثية الدولية ذكر أن هذا السد يفتقد التصميم المناسب الذى يمنع انزلاقه تحت ضغط المياه التى سيتم حجزها أمامه. وأضاف المقال أنه تم عقد ورشة عمل عام ٢٠١٤ فى جامعة «إم إى تى» بالولايات المتحدة الأمريكية، وكانت قد حذرت أيضاً من مخاوف انهيار هذا السد، موضحاً أن الدكتور يلما ساليشى الإثيوبى علق على هذه المخاوف بأنه سيتم استخدام خرسانة للسطح الخارجى للسد وأيضاً لغلق الشقوق أسفل السد. وأنهى الكاتب مقاله بأن الدول الثلاث بصدد بدء دراسات تداعيات السد على دولتى المصب، وأنه من المنتظر ظهور صعوبات كبيرة أثناء التفاوض حول تقليل أضرار السد.

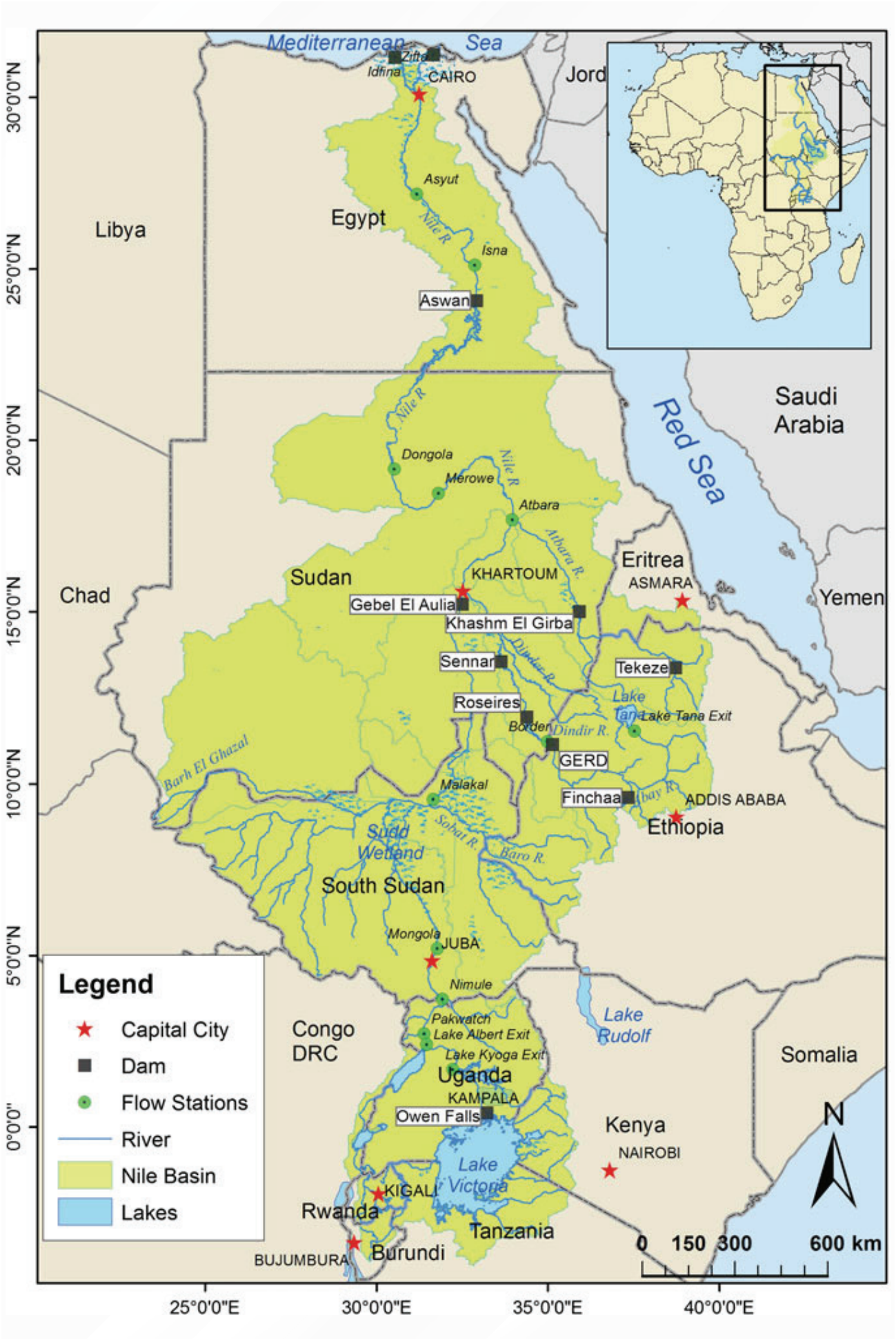
Mediterranean Sea
Zifta
Idfina
CAIRO
Jord
Asyut
Egypt
Nile R
Isna
Aswan
Libya
Red Sea
Saudi Arabia
Dongola
Merowe
Nile R
Atbara
Atbara R.
Eritrea
ASMARA
Sudan
KHARTOUM
Chad
Gebel El Aulia
Khashm El Girba
Yemen
Sennar
Dinder R.
Tekeze
Roseires
Lake Tana
Lake Tana Exit
Blue Nile
Dindir R.
GERD
Bahr El Ghazal
Malakal
Finchaa
ADDIS ABABA
Ethiopia
Sobat R.
Baro R.
Sudd Wetland
South Sudan
Mongola
JUBA
Nimule
Pakwatch
Lake Albert Exit
Lake Kyoga Exit
Lake Rudolf
Congo DRC
Somalia
Uganda
KAMPALA
Owen Falls
Kenya
NAIROBI
Lake Victoria
KIGALI
Rwanda
Tanzania
BUJUMBURA
Burundi
Legend
Capital City
Dam
Flow Stations
River
Nile Basin
Lakes
N
0 150 300 600 km
30°0'0"N
25°0'0"N
20°0'0"N
15°0'0"N
10°0'0"N
5°0'0"N
0°0'0"
25°0'0"E
30°0'0"E
35°0'0"E
40°0'0"E

استكمال إثيوبيا لسد النهضة.. دوافع وعقبات

محمود سلامة

باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يواجه سد النهضة العديد من المشكلات منذ أن شرعت إثيوبيا في هذا المشروع في أبريل ٢٠١١. فبعد أن كان من المخطط أن يتم إنهاء بناء السد في ٢٠١٧، تم تأجيل ذلك الموعد إلى ٢٠١٨ بسبب المشكلات التي واجهتها إثيوبيا في تمويل السد وفي تنفيذه، ليتم التأجيل مرة أخرى إلى ٢٠٢٢. الأمر الذي طرح الكثير من الأسئلة بشأن موقع سد النهضة في إطار السياسة الإثيوبية بعد كل ما شهدته من تغيرات خلال العام الماضي.

أولًا- دوافع الحكومة الإثيوبية لاستكمال بناء السد

مما لا شك فيه أن الدوافع الإثيوبية لإتمام بناء سد النهضة لا تزال قوية، بل يمكن القول إن التغيرات السياسية التي تشهدها إثيوبيا ودول جوارها قد تمثل دافعًا إضافيًّا لإتمام المشروع في أقرب وقت. ومن بين الدوافع الإثيوبية المهمة ما يلي:

١ - القضاء على أزمة انقطاع الكهرباء وتحقيق عائد اقتصادي

بالرغم من أن الحكومة الإثيوبية تُصدّر الكهرباء لكل من السودان وجيبوتي؛ إلا أنها اضطرت منذ شهرين إلى بدء خطة ترشيد استهلاك الكهرباء نتيجة عدم ملء السدود المنتجة للكهرباء بالمياه الكافية، الأمر الذي أدى إلى عجز الإنتاج بمقدار ٤٦٠ ميجاوات، وانقطاع الكهرباء عن المواطنين، وتخفيض شركات الإسمنت والصلب عدد ساعات العمل بها. وتضمنت خطة الترشيد تقسيم المستهلكين إلى ثلاثة أقسام، يحصلون على الكهرباء بنظام الورديات، مدة كل منها خمس ساعات. وأدى ذلك أيضًا إلى تعليق بيع الكهرباء للسودان، وتخفيض الكهرباء المصدرة إلى جيبوتي إلى النصف، الأمر الذي أدى إلى خسارة أكثر من ١٠٠ مليون دولار من عائدات تصدير الكهرباء إلى الدول المجاورة.

ومما يُذكر أن ٩٠% من إنتاج إثيوبيا من الكهرباء -الذي يقدر بحوالي ٣٨١٥ ميجاوات- تنتجه حقول الطاقة الكهرومائية، وذلك يعني أن سد النهضة وحده قادر على إنتاج ما يقارب ضعف الإنتاج الحالي لإثيوبيا

من الكهرباء عند إنهائه، الأمر الذي سيؤدي إلى مضاعفة نصيب المواطنين والشركات من الكهرباء وبما يقلل فترات انقطاع التيار، والتزام الحكومة باتفاقيات تصدير الكهرباء للدول المجاورة (٢٠٠ ميجاوات للسودان، ٥٠ ميجاوات لجيبوتي)، وعقد اتفاقيات جديدة مع دول جوار أخرى مثل تنزانيا ورواندا وبوروندي واليمن، بما يحقق عوائد اقتصادية مرتفعة. لذلك يُعد العائد الاقتصادي دافعًا مهمًا لإنهاء السد خلال المدى الزمني المقرر له.

٢- تحسين موقف "آبي أحمد" والحزب الحاكم

تأمل إثيوبيا منذ وصول "آبي أحمد" للسلطة أن تصل لحالة من الاستقرار السياسي الذي ينعكس بدوره على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، وهو ما يحاول رئيس الوزراء تحقيقه من خلال خطوات داخلية وخارجية عديدة. فداخليًا، أعلن "آبي أحمد" نيته تحقيق المصالحة مع الحركات المعارضة وترحيبه بعودة قياداتها من المنفى وإسقاط التهم عنهم، وإطلاق سراح الموقوفين منهم. أما على المستوى الخارجي، فقد أنهى "آبي أحمد" صراعًا استمر لمدة عشرين عامًا عندما زار "إريتريا" ووقّع إعلان المصالحة والصداقة مع الرئيس الإريتري "أسياس أفورقي" بما سمح بإعادة فتح سفارات الدولتين واستئناف رحلات الطيران بينهما. ونتيجةً لما تقدم، اختارت مجلة "التايم" الأمريكية "آبي أحمد" ليكون ضمن قائمة القادة والزعماء الأكثر تأثيرًا في العالم لهذا العام، لكن الإصلاح السياسي الذي يقدمه "أحمد" يحتاج إلى إنجازات اقتصادية موازية تدعم موقفه وتضمن بقاءه في السلطة، وتبعث رسائل طمأنة للخارج حول مستقبل الاستقرار الداخلي، وتحسن بيئة الأعمال، وسعي الدولة لتحقيق تنمية حقيقية، وتحسين الأوضاع المعيشية لمواطنيها. لذلك يتمثل الدافع الثاني للحكومة الإثيوبية لإنهاء مشروع السد في رسم صورة إيجابية عن أداء حكومة "أحمد" على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

٣- تحقيق التوازن في الشراكات الدولية

الدافع الثالث يتمثل في تحقيق قدر من التوازن بين شركاء إثيوبيا الخارجيين، فبعد أن قامت سياسات "ميلس زيناوي" و"هايليماريام ديسالين" على محاكاة النموذج التنموي الصيني، والاعتماد على الصين كشريك اقتصادي أساسي بما جعل الصين تستحوذ وحدها على ٣٥% من الاستثمارات الخارجية، و٥٠ من الديون الخارجية لإثيوبيا، يسعى "آبي أحمد" لاستغلال سد النهضة في بناء علاقات خارجية أكثر تنوعًا وتوازنًا. وقد تجلت هذه السياسة في إشراك دول أوروبية، مثل فرنسا وألمانيا وإيطاليا، في مشروع سد النهضة منذ جولة "آبي أحمد" الأوروبية في أكتوبر من عام ٢٠١٨.

٤- توظيف الجانب الرمزي للمشروع داخليًا ودوليًا

يعتبر الإثيوبيون سد النهضة مصدرًا لإلهام الشعوب الإفريقية المشابهة لهم في ظروفهم الاقتصادية، ودرسًا في بناء المشروعات العملاقة بتمويل محلي دون اللجوء إلى الاقتراض الدولي. فقد كان سد النهضة محورًا لثلاث زيارات قامت بها وفود من دول الكونغو، وزامبيا، وزيمبابوي، من أجل التعرف على التجربة الإثيوبية ومدى النجاح المتحقق على أرض الواقع. وقد أثنوا جميعًا على التجربة، وأوضحوا أن التمويل الذاتي لمثل هذه المشروعات يخلق لدى المواطنين شعورًا بامتلاكها. لذا فإن الدافع الأول لإثيوبيا يتمثل في إنهاء السد الأكبر في إفريقيا، بما يعزز من رصيد النظام الإثيوبي الحاكم لدى القواعد الجماهيرية في الداخل، وبما يعزز من صورة إثيوبيا كدولة رائدة على المستوى الإفريقي.

ثانيًا- تحديات استكمال السد

بالرغم من الدوافع المتعددة التي جددت التزام الحكومة الإثيوبية باستكمال مشروع سد النهضة، لا تزال هناك قائمة من التحديات التي تواجه تنفيذ السد، يتمثل أهمها فيما يلي:

١ - مشكلات التمويل

قُدرت التكلفة المبدئية لبناء السد بحوالي ٤,٧ مليارات دولار، وهو ما يعادل ٨٠ مليار بِر إثيوبي، لكن إجمالي ما تم إنفاقه على السد حتى الآن يقدر بحوالي ٩٨ مليار بِر نتيجة لانخفاض العملة الإثيوبية أمام الدولار، وسوء الإدارة بحسب تصريحات "كيفلي هورو" المدير الجديد للسد. كما تُقدر تكاليف التأخير في إنهاء السد بحوالي ٨٠٠ مليون دولار سنويًا، وذلك يعني أن الحكومة الإثيوبية تتحمل تكاليف إضافية في ظل ظروف اقتصادية صعبة.

ومن الجدير بالذكر أن الشعب الإثيوبي ساهم -حتى نهاية ٢٠١٨- بـ ١٢,٣ مليار بِر، وهو ما يعادل ١٥% من التكلفة الإجمالية للسد، وكان من المقرر أن يساهم الإثيوبيون بـ٢٠% من التكلفة في حين تتحمل الحكومة النسبة الأكبر من تمويل السد. وهنا يتضح التحدي الاقتصادي أمام الحكومة الإثيوبية، حيث إنها مطالبة بتوفير تكاليف ما يقرب من ٣٥% من بنية السد، يتمثل معظمها في البنية الكهروميكانيكية، بالإضافة إلى تحمل تكاليف التأخير سالفة الذكر.

٢- عدم الاستقرار السياسي

منذ أن تولى "آبي أحمد" رئاسة الحكومة وهو يحاول تغيير المشهد السياسي في إثيوبيا؛ فقام برفع حالة الطوارئ، والإفراج عن آلاف السجناء. كما سمح لقادة المعارضة المنفيين والجماعات المسلحة بالعودة إلى البلاد، وأعطى وسائل الإعلام حرية نسبية. ولكن البعض يرى أن قرار السماح للحركات السياسية، مثل جبهة تحرير أورومو وجناحها المسلح، بالعودة إلى إثيوبيا دون ضمانات لنزع السلاح يُعد قرارًا غير حكيم، لأن هذه السياسة تهدد بشكل خطير استقرار البلاد.

وبينما يرى البعض أن هذه الإجراءات تتم وفق خارطة طريق انتقالية واضحة نحو بناء دولة ديمقراطية، يرى آخرون أنه انتقال تم تصميمه بشكل "متهور" إلى حدٍّ ما، حيث لم توفر أي ضامن لعدم صعود العناصر الديكتاتورية والطائفية. وهذا التعارض يؤكد تعقد الوضع السياسي الإثيوبي، الأمر الذي يؤثر بدوره على المشروعات الاقتصادية التي من ضمنها سد النهضة. وبدا ذلك واضحًا في إسناد المشروع لشركة "ميتيك" التابعة للجيش كشركة وطنية، ثم سحبه منها بسبب تأخرها في التنفيذ واتهام قياداتها بالفساد، وهو ما يُعد جزءًا من أزمة قائمة بين بعض القيادات العسكرية والحكومة الحالية.

٣- التهديدات الأمنية

أصبحت مشكلات الصراعات والعنف والنزوح هي الوضع السائد في إثيوبيا حاليًّا، خاصة في المناطق الشمالية والغربية في ظل العنف الذي يجتاح ولاية "بني شنقول-جوموز" التي يُبنى فيها السد، حيث تشتعل الصراعات بين عرقيات "بني شنقول" وجوموز الأورومو والأمهرا، وهي صراعات شبه مستمرة تودي بحياة العشرات ونزوح أعداد كبيرة من سكان الإقليم، لذلك يُعد الأمن أحد أخطر التحديات التي تواجه استكمال السد في الوقت الراهن.

أزمة سد النهضة.. مرونة مصرية وتشدد إثيوبي

مصطفى أحمدي

خبير في الشئون الإفريقية، مستشار إعلامي سابق في إثيوبيا

في الثاني من أبريل من عام ٢٠١١، دشنت إثيوبيا أكبر مشروعات السدود في القارة الإفريقية وعاشر أكبر سد في العالم (سد النهضة)، حيث سيقوم السد بتوليد ٦٤٥٠ ميجاوات من الطاقة الكهربائية. وقد سُميت البحيرة الصناعية التي سيخلفها السد بـ«بحيرة زيناوي» -قبل تهميش قومية التيجراي- تيمنًا برئيس الوزراء الراحل «ميلس زيناوي» الذي أطلق شرارة المشروع. وسوف تصل سعة هذه البحيرة الصناعية إلى ٧٤ مليار متر مكعب من المياه، وهو ما يزيد قليلاً على ضعف مساحة بحيرة تانا، منبع النيل الأزرق، عند بلوغها طاقتها القصوى.

وظلت نقطة الخلاف الرئيسية منذ بدء مرحلة المفاوضات بين مصر وإثيوبيا حول المشروع العملاق هي: كم ستستغرق إثيوبيا من الوقت لملء خزان السد؟. وطبقًا للمخطط الخاص بتنفيذ مشروع السد، فإن إثيوبيا تريد بدء توليد الطاقة الكهربائية من السد بحلول سبتمبر ٢٠٢٠، حيث من المزمع أن تبدأ توربينات السد في العمل، وتحديدًا توربينين من أصل خمسة عشر توربينًا لتوليد باكورة إنتاج السد من الكهرباء بواقع ٧٠٠ ميجاوات. بمعنى آخر، فإنه لزامًا على إثيوبيا لتحقيق الخطوة أن تبدأ قريبًا في ملء خزان السد.

على الجانب الآخر، فإن مصر، التي تعتمد على نهر النيل كمصدر وحيد للمياه العذبة، تريد أن تقوم إثيوبيا بملء الخزان خلال سبع سنوات، وطالبت في مقترح رسمي أديس أبابا بإطلاق ٤٠ مليار متر مكعب من المياه سنويًّا. ولكن ما إن تقدمت مصر بمقترحاتها، حتى أعلنت إثيوبيا رفضها القاطع لها دون مناقشة، بل ورأت في الأمر تعديًا على «سيادتها»!

في واقع الأمر، منذ أن انخرطت مصر وإثيوبيا والسودان في محادثات بهدف التقليل من الآثار السلبية لسد النهضة على دولتي المصب؛ عمدت السياسة الإثيوبية، برغم تعاقب تغيير أنظمة البلاد، على تبني نهج واحد: كسب مزيد من الوقت حتى يتحول السد إلى أمر واقع. ومثل هذه السياسة، التي نجحت

في بادئ الأمر في بلوغ هدفها المنشود عبر استغلال الفوضى التي لفّت مصر ومرحلة عدم الاستقرار التي هزت أركان البلاد إبان ثورة يناير ٢٠١١ حتى عام ٢٠١٤؛ غير ملائمة على الإطلاق. ولم يكد الرئيس «عبدالفتاح السيسي» يتولى مقاليد الحكم في مصر في عام ٢٠١٤ حتى سارع للالتقاء بكبار المسئولين الإثيوبيين لمناقشة المشروع، مُبديًا «روحًا جديدة» في التعامل مع الملف، حيث أقر بحق إثيوبيا في التنمية دون إلحاق أي ضرر بحق مصر في الحياة.

لكن وبالنظر لما آلت إليه الأمور، فإن الإثيوبيين لم يستطيعوا معانقة «الروح الجديدة» لأنهم لا يزالون يراوحون أماكنهم بالانخراط في مفاوضات واجتماعات سرمدية دون أدنى فائدة. في الواقع، فإن مصر وإثيوبيا في مرحلة شد وجذب منذ أمد حول استغلال مياه النهر. وترى إثيوبيا، وهي منبع النيل الأزرق، أنها لم تنجح أبدًا في ترويض النهر واستغلاله لتحقيق الرخاء لشعبها. كما تعتقد شرائح واسعة من الشعب الإثيوبي أن مصر ظلت منهمكة في أنشطة من شأنها إعاقة إثيوبيا عن الاستفادة من مياه النيل، وهو حديث إنشائي نفته القاهرة غير مرة. وخير مثال على تعامل القاهرة مع ملف السد بروح جديدة، قيام الرئيس «عبدالفتاح السيسي» بزيارة أديس أبابا في مارس ٢٠١٥، حيث خاطب -وهي أول مرة لرئيس مصري- البرلمان الإثيوبي، مشددًا على أن مصر لم تكن في يوم من الأيام حجر عثرة في طريق التنمية بإثيوبيا ومحاولاتها الاستفادة من مياه النيل، طالما أن ذلك لا يضرّ بحقوق مصر «التاريخية» في مياه النهر.

في الوقت ذاته، فإن إثيوبيا رسميًّا لا تعترف بالحق التاريخي لمصر في مياه النيل، ولا تؤمن بأن لمصر حقًّا في الحصول على حصتها المقدرة -وفقًا لاتفاقية ١٩٥٩- بـ٥٥٥ مليار متر مكعب من المياه. مثل هذا الموقف الرسمي لن يمضي بنا قُدمًا إلى الأمام، لأنه طبقًا لما تقدمت به القاهرة من مقترحات، فإن مصر طالبت إثيوبيا بإطلاق ٤٠ مليار متر مكعب من المياه سنويًّا، وهو أقل من حقها التاريخي المذكور، هذا في الوقت الذي تفقد فيه مصر ١٠ مليارات متر مكعب من هذا الرقم نتيجة البخر عند السد العالي.

وبحسبة بسيطة، فإن ما سيصل مصر رسميًّا سيقل كثيرًا عن ٣٠ مليار متر مكعب، أخذًا في الاعتبار نصيب السودان طبقًا لاتفاقية ١٩٥٩ المقدر بـ١٨ مليار متر مكعب، وهو ما لن يفي باحتياجات مصر من المياه، سواء للشرب أو للمشروعات الزراعية المختلفة.

وبالرغم من الخسارة الفادحة، فإن مصر بدأت فعليًّا في الاستعداد للمرحلة، ومحاولة التكيف مع الآثار السلبية للسد، بل واتخذت إجراءات «قاسية» بمنع زراعة بعض المحاصيل الحيوية لحياة المصريين -مثل الأرز- لشراهة المحصول الذي يعد وجبة رئيسية في معظم البيوت المصرية في استهلاك المياه. لكن إثيوبيا، على الجانب الآخر، لا تبدو مستعدة -بالنظر إلى التلكؤ الحاصل في المفاوضات- إلى التوصل لاتفاق يحقق المكسب للجميع win-win. وعلى العكس، فإن إثيوبيا تبدو عازمة على المضيّ قدمًا في خططها الموضوعة غير عابئة بالعواقب! فضلاً عن ذلك، فإن المزج الإثيوبي بين مسألة «حقوق مصر غير القابلة للتصرف» في مياه النيل «وانتهاك السيادة الإثيوبية» أمر يثير العجب!

فطبقًا لمؤشر Water Poverty Index الذي يقيس معدل الفقر المائي في دول العالم، فإن كل فرد بحاجة إلى ١٠٠٠ متر مكعب لمجابهة احتياجاته من المياه سنويًّا. وواقع الأمر يقول إن حصة مصر من مياه النيل لم تتغير منذ أمد بعيد. فمنذ تفعيل اتفاقية ١٩٥٩، خُصصت لمصر حصة سنوية من

المياه تقدر بـ٥٥,٥ مليار متر مكعب، هذا في الوقت الذي كان تعداد السكان في مصر يبلغ ٢٠ مليون نسمة، أي إن كل فرد في مصر كان نصيبه آنذاك ٢٠٠٠ متر مكعب من المياه تقريبًا. ومع النمو السكاني المتسارع الذي بلغ ١٠٠ مليون نسمة في عام ٢٠١٩، ومع زيادة المشروعات الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي للمصريين؛ فإن نصيب الفرد من المياه انخفض لمستويات تدق جرس الإنذار بعنف؛ حيث بلغ ٥٥٥ مترًا مكعبًا (تقديرات عام ٢٠١٨) سنويًّا.

من هنا، فإن الرسالة القوية التي صدع بها الرئيس «السيسي» في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك سبتمبر من العام الجاري حول أن النيل مسألة وجود لمصر، جاءت تمامًا لتعبر عن الواقع ولتؤكد بحزم -علّها تجد آذانًا صاغية- أنه لا يمكن التلاعب بحق مصر في الحياة.

على جانب آخر، يستطيع كل متابع أن يدرك الوضع الصعب الذي يُلقي بظلاله على إثيوبيا في الوقت الراهن؛ أعني الاضطرابات العرقية المتنامية بقوة والتي تبدو بلا نهاية: تجميع السلاح في يد «ميليشيات» كما لو كانت طبول الحرب تُقرع بقوة! تحول «إقليم» في البلاد لمركز للمنشقين والقيادات العسكرية

والاستخباراتية السابقة، التي كانت في السابق تبسط سيطرتها على مقاليد الأمور في البلاد، فإذا بها تجد نفسها بين عشية وضحاها تفقد كل شيء! علاوة على ذلك، فإن إثيوبيا تتجه إلى صيف قائظ مع إجراء الانتخابات العامة في البلاد في العام المقبل، حيث يرغب رئيس الوزراء الحالي في الحصول على «تفويض شعبي» -علي حد قوله- لتعديل الدستور وتحويل النظام السياسي في البلاد إلى «رئاسي».

في ظل هذه المعطيات، تبدو سياسة قلب الحقائق مغرية للنظام الإثيوبي، لذا عمد إلى تبني نهج كنا نحسب أنه انتهى برحيل «زيناوي»، وهو تعبئة الرأي العام لتوحيد الفصائل المتناحرة والقوميات المتباغضة خلف هدف واحد: إنهاء مشروع سد النهضة ثم ليكن ما يكون!

في الحقيقة، فإنه على طول أمد المفاوضات، كانت مصر كالقابض على الجمر من أجل إنجاح المسار التفاوضي. فقد أقرت القاهرة بحتمية وجود آثار سلبية للسد عليها وعلى شعبها، بل وعلى أجيالها القادمة، وبدأت في الاستعداد لتلافي آثار الخسارة، كل ذلك كي تفي بعهدها بعدم حرمان إثيوبيا من حقها في التنمية. وعليه، ربما آن الأوان أن تُترجم أديس أبابا «عهودها» إلى أفعال على الأرض.

الموقف المصري ما بعد تعثر مفاوضات سد النهضة

د. أحمد أمل

رئيس وحدة الدراسات الأفريقية، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

على العكس من المتوقع، شهد عام ٢٠١٩ منذ بدايته عودة قوية لملف سد النهضة لواجهة الأحداث. هذه العودة جاءت بالأساس نتاج دفع مصري لحسم الملف من خلال المسار التفاوضي المباشر بين الشركاء الثلاثة مصر وإثيوبيا والسودان، قوبل بمماطلات إثيوبية متكررة واكبها تسارع غير مسبوق في معدلات بناء السد بغرض فرض أمر واقع جديد على الجانب المصري. وتفرض هذه الأوضاع إعادة تقييم الموقف التفاوضي المصري القائم حالياً، بجانب تقييم معدل إنجاز إثيوبيا للسد وفرص إتمام هذا البناء في المواعيد المقررة، وذلك من أجل حصر الفرص والتحديات التي يفرضها الواقع الجديد لسد النهضة.

واقع الموقف التفاوضي المصري

منذ وصول رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد إلى السلطة في ابريل من عام ٢٠١٨ بدا الموقف الإثيوبي في مفاوضات سد النهضة أقل عدائية وتشدداً، إلا أن هذا النهج الإثيوبي الجديد لم يسفر عنه أي تطور إيجابي على أرض الواقع. وسعياً من مصر لتحريك المياه الراكدة، عقد اجتماع ثلاثي على مستوى القمة خلال قمة الاتحاد الأفريقي في فبراير ٢٠١٩ اتفق خلاله على استئناف عقد جلسات اللجنة الفنية المشتركة للتعجيل بالتوصل لاتفاق نهائي، حيث تقرر عقد اجتماع سداسي يضم وزراء الخارجية والري ومسؤولي المخابرات في الدول الثلاث في الخرطوم قبل نهاية فبراير، إلا أن الاجتماع قد تأجل بطلب من الجانب الإثيوبي، ليحدد له موعد جديد بعد شهرين، جرى تأجيله هو الآخر بسبب التطورات السياسية في السودان في أعقاب الإطاحة بالرئيس عمر البشير.

وفي الخامس والعشرين من يوليو استقبل الرئيس عبد الفتاح السيسي وزير الخارجية الإثيوبي حاملاً رسالة من رئيس وزرائه تفيد بتطلعه لتعزيز الاستثمارات المصرية في إثيوبيا وتفعيل الاتفاقيات الثنائية المبرمة واستمرار التنسيق الثنائي الوثيق لتحقيق الاستقرار في القارة الأفريقية والمنطقة بما في ذلك دعم الشعب السوداني. كما تضمنت الرسالة تأكيد الجانب الإثيوبي الاهتمام والعزم على استئناف مسار المفاوضات الثلاثية بين مصر وإثيوبيا والسودان لتنفيذ إعلان المبادئ الخاص بسد النهضة من أجل

التوصل لاتفاق نهائي بشأن قواعد ملء وتشغيل السد على نحو يراعي بشكل متساو مصالح الدول الثلاث. وعلى إثر هذه الزيارة تسارعت الخطوات المصرية في سبيل التوصل لاتفاق نهائي، حيث قام الدكتور محمد عبد العاطي وزير الموارد المائية والري في الثاني من أغسطس بتسليم وزير المياه والري والكهرباء الإثيوبي وجهة النظر والرؤية المصرية بشأن قواعد ملء وتشغيل سد النهضة خلال جلسة المباحثات التي عقدت في مقر وزارة المياه الإثيوبية تمهيداً لاستئناف الاجتماعات السداسية بحضور وزراء الري والخارجية ومسؤولي المخابرات في كل من مصر وإثيوبيا والسودان والتي قرر لها يومي ١٩ و ٢ أغسطس.

ومع اقتراب موعد استئناف الاجتماعات طالب الجانب الإثيوبي بتأجيل عقد الاجتماع، الأمر الذي تبعه عقد اجتماع الجنة العليا لمياه النيل برئاسة رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي حضره وزراء الخارجية والموارد المائية والري وممثلي الدفاع والمخابرات العامة والرقابة الإدارية. وقد استعرضت اللجنة خلال الاجتماع المراحل المتتالية للمفاوضات بين مصر والسودان وإثيوبيا بشأن سد النهضة وما استغرقتها من مدة طويلة دون الوصول لاتفاق، وصولاً للخطوة المصرية الأخيرة المتمثلة في تقديم مقترح فني عادل يراعي الاحتياجات الإثيوبية للكهرباء ويتجنب الإضرار الجسيم بالمصالح المصرية. وقد خرج الاجتماع بعدد من المخرجات المهمة أبرزها التشديد على الانتهاء من المفاوضات وفقاً لبرنامج زمني محدد، والتوصل في الاجتماع السداسي القادم المقرر عقده في ١٥ و ١٦ سبتمبر لاتفاق نهائي حول قواعد ملء وتشغيل السد.

ومع ذلك، لم تفض جولتي التفاوض في سبتمبر ثم في أكتوبر إلى أي تقدم ملموس بعد استمرار التعنت الإثيوبي، الأمر الذي دفع الجانب المصري لتجاوز الأطر التقليدية بعد ثبوت عجزها، ليحمل المجتمع الدولي مسؤولياته حيال الأزمة على النحو الذي ظهر في كلمة رئيس الجمهورية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد تلقت مصر بالفعل بعض المؤشرات الإيجابية على هذا التوجه الجديد خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية، بالرغم من إعلان كل من السودان وإثيوبيا رفضهما للوساطة الخارجية من حيث المبدأ.

معدل البناء المتسارع

لم تكن المماطلات الإثيوبية المستمرة منذ تولي آبي أحمد السلطة إلا وسيلة لكسب الوقت خاصة مع تسارع معدلات إنجاز مشروع سد النهضة منذ مطلع العام الجاري والتي شهدت تطورات مهمة على الجانب التنفيذي، حيث التقى رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد في الثلاثين من مارس بالمسؤولين التنفيذيين للمشروع في اجتماع تلقى فيه رئيس الوزراء إحاطة شاملة بشأن الوضع القائم للمشروع، ليشدد آبي أحمد على أهمية استكمال المشروع في الموعد النهائي الجديد المحدد بنهاية عام ٢٠٢٢. وفي أعقاب الاجتماع أعلن كيفلي هورو المدير التنفيذي الجديد للمشروع بإن الأعمال الهندسية انتهت بنسبة ٨٣% بينما أنجز ٢٥% من الأعمال ذات الطبيعة الكهربية والميكانيكية، مقابل ١٣% من الأعمال المرتبطة بحديد التسليح، وهو ما يعني إجمالاً إنهاء ٦٦% من المشروع في التقييم الشامل.

وقد جاءت هذه التطورات في أعقاب الاتفاق الذي توصلت إليه إثيوبيا في يناير مع شركة باور تشاينا Power China الصينية والتي ستتولى إنجاز البنية الهيدروليكية للمشروع مقابل ١٢٥,٦ مليون دولار، وشركة فويث هيدرو شانغهاي Voith Hydro SHangai Ltd وهي شركة ألمانية صينية والتي ستتولى تركيب ستة مولدات توربينية بقيمة ٧٨ مليون دولار أمريكي. كما وقعت الحكومة الإثيوبية في فبراير عقداً

مـع شـركة تشـاينا جيزهوبـا جـروب China Gezhouba Group Co. Ltd. (CGGC) بقيمـة ٤٠ مليـون دولار أمريكـي لتنفيـذ الأعمـال التحضيريـة للمشـروع Pre-Commissioning Activities كمـا وقعـت الحكومـة الإثيوبيـة عقـداً مـع الشـركة الصينيـة State Grid Corporation of China (SGCC) لإنشـاء شـبكة لنقـل الكهربـاء المتولـدة مـن السـد إلـى منطقـة أكاكـي Akaki فـي إقليـم أوروميـا.

الواقع التفاوضي المصري: نقاط القوة والضعف

تكشـف التطـورات الجديـدة فـي ملـف سـد النهضـة العديـد مـن نقـاط القـوة والضعـف فـي الموقـف التفاوضـي المصـري، والتـي يتصـل بعضهـا بعمليـة بنـاء السـد بصـورة مباشـرة، بينمـا يتصـل البعـض الآخـر بالسـياق الأوسـع للتفاعـلات المحيطـة بهـذه العمليـة، وبالنسـبة لنقـاط القـوة فتتمثـل فـي:

- الوضـع السياسـي غيـر المسـتقر فـي إثيوبيـا والـذي قـد يدفعهـا فـي النهايـة لتبنـي سياسـة خارجيـة أكثـر عقلانيـة وتوازنـاً تجـاه القضايـا الإقليميـة المختلفـة ومـن بينهـا قضيـة تقاسـم الميـاه بيـن دول حـوض النيـل.

- اسـتمرار الاشـتباكات الإثنيـة فـي إثيوبيـا عمومـاً، وفـي الأقاليـم الغربيـة خصوصـاً، حيـث يعـد إقليـم بنـي شـنقول-جوموز الـذي يضـم موقـع بنـاء السـد بـؤرة لواحـد مـن أكثـر الصراعـات الإثنيـة حـدة والتـي بلغـت فـي العـام الجـاري معـدلات غيـر مسـبوقة مـن العنـف. كمـا تبـدو الأوضـاع فـي إقليـم أمهـرا (منبـع النيـل الأزرق) بـدوره بالغـة الصعوبـة بعـد تنامـي تيـارات قوميـة متطرفـة أسـفرت عـن التمـرد الأخيـر فـي يونيـو الماضـي.

- التغيـرات الحـادة التـي يشـهدها السـودان حاليـاً ومـا أسـفرت عنـه مـن الإطاحـة بالرئيـس البشـير الـذي ظـل للحظـة الأخيـرة أقـرب للمواقـف الإثيوبيـة فـي ملـف سـد النهضـة، ومـا يمكـن أن يترتـب علـى الوضـع الجديـد مـن فـرص مهمـة لبنـاء توازنـات جديـدة علـى سـاحة المفاوضـات الثلاثيـة.

- انحسـار موجـة التمـدد الإقليمـي لإثيوبيـا التـي واكبـت الشـهور الأولـى لحكـم آبـي أحمـد، بمـا تجلـى فـي مظاهـر متعـددة لعـودة التنافـر الطبيعـي بيـن القـوى الإقليميـة فـي القـرن الأفريقـي، فضـلاً عـن تعـدد المتضرريـن مـن دول جـوار إثيوبيـا مـن جـراء سياسـة السـدود العدوانيـة التـي تنتهجهـا إثيوبيـا وفـي مقدمتهـم كينيـا.

- اسـتمرار «قواعـد الاشـتباك» التقليديـة للأطـراف الشـرق أوسـطية فـي القـرن الأفريقـي، بحيـث لـم يسـفر الانفتـاح الأخيـر عـن تغيـرات كبـرى أو عـن خلـق توازنـات جديـدة. فمـن ناحيـة لـم يشـهد الـدور السـعودي الإماراتـي تقدمـاً كبيـراً فـي التعـاون مـع إثيوبيـا عـن المسـتويات السـابقة لحكـم آبـي أحمـد، والـذي أثبـت بـدوره قـدراً محـدوداً مـن الالتـزام السياسـي تجـاه حلفائـه خاصـة بعـد اسـتعادة العلاقـات الإثيوبيـة القطريـة قوتهـا منـذ زيـارة آبـي أحمـد للدوحـة فـي مـارس الماضـي، فضـلاً عمـا كشـفت عنـه زيارتـه الأخيـرة لإسـرائيل مـن اسـتمرار الرهـان الإثيوبـي علـى الورقـة الإسـرائيلية لموازنـة ضعفهـا الهيكلـي أمـام مصـر فـي مجـالات عـدة.

لكن في المقابل، **تظهر العديد من نقاط الضعف والتي تتمثل بالأساس في**:

- التسـارع فـي معـدل بنـاء السـد والـذي يقـرب إثيوبيـا يومـاً بعـد الآخـر مـن فـرض الأمـر الواقـع فيمـا يتعلـق بحجـم الخـزان ومعـدل الملـء وهمـا القضيتـان الأهـم بالنسـبة لمصـر.

-المماطـلات الإثيوبيـة المتكـررة والتـي تسـتهدف كسـب الوقـت مـع إضاعـة الفرصـة علـى مصـر لتبنـي مواقـف تصعيديـة، فـي ظـل دورات القبـول المبدئـي للعـودة للتفـاوض ثـم الاعتـذار عـن حضـور الاجتماعـات فـي اللحظـة الأخيـرة، قبـل المبـادرة مـن جديـد بطلـب اسـتئناف المفاوضـات، ثـم الاعتـذار، وهكـذا.

- الدعم الدولي الذي يحظى به آبي أحمد، وما قد يترتب عليه من استمراره في السلطة لفترة أطول سواء بالفوز في انتخابات العام المقبل، أو حتى بتأجيل الانتخابات من دون التعرض لضغوط دولية بحجة أزمة النازحين والصراعات الإثنية المنتشرة في عموم أقاليم البلاد على النحو الذي مكنه بالفعل من تأجيل عقد الانتخابات المحلية على أهميتها من موعدها في عام ٢٠١٨ وحتى القت الراهن.

- غموض الموقف في السودان خاصة مع الترتيبات الانتقالية الجديدة وما أسفرت عنه من تغيرات في مركز ثقل النظام الانتقالي، فضلاً عن توفير حجة سودانية مستمرة للتذرع بالانشغال بالملفات الداخلية الساخنة على حساب الاشتباك مع الملفات الإقليمية.

- تتابع مظاهر الدعم الدولي العلني لإثيوبيا في مشروع السد خصوصاً من الصين وألمانيا وفرنسا، وهو ما يضاف للدعم الإيطالي القائم منذ بداية المشروع ممثلاً في شركة سالليني المسؤولة عن تصميم السد وتنفيذ بعض الأعمال الإنشائية فيه، الأمر الذي يعني تعدد أصحاب المصالح في استكمال المشروع من اللاعبين الدوليين المهمين.

- الانسحاب الأمريكي المتسارع من القرن الأفريقي أمنياً وسياسياً والمرتبط بتزايد اعتمادها على وكلاء من الشرق الأوسط في فرض حالة من الاستقرار النسبي، بما يقلل من فرص تدخل الولايات المتحدة للضغط بفاعلية على إثيوبيا لضمان عدم الإضرار بالمصالح المصرية.

أمام هذه المستجدات المهمة وما تطرحه من فرص وتحديات متعددة، يعود ملف سد النهضة للواجهة مرة أخرى، الأمر الذي يستدعي جهوداً عاجلة في تحديد قائمة البدائل العملية المتاحة لمصر في الوقت الراهن، والآليات المثلى لتنفيذها على أرض الواقع، فضلاً عن فتح المجال أمام النظر في بدائل جديدة تراجعت مؤقتاً في ظل الانخراط في العملية التفاوضية منذ عام ٢٠١٥.

سد النهضة بين المفاوضات المتعثرة والبدائل المتاحة

اللواء محمد إبراهيم الدويري
عضو الهيئة الاستشارية، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

من المؤكد أن الحديث حول سد النهضة يحظى بقدر كبير من الأهمية خلال المرحلة القادمة في ضوء التعثر الواضح في المفاوضات، ووصولها إلى طريق مسدود بعد أكثر من خمس سنوات من التفاوض المباشر مع إثيوبيا والسودان، وعدم توصل اللجان المختلفة التي تم تشكيلها على مدار الفترة الماضية إلى أية نتائج إيجابية، الأمر الذي دفع بمصر إلى الاعتراف علناً بعدم جدوى عملية التفاوض حتى الآن مع أهمية البحث عن بدائل جديدة.

وهناك ثلاثة محددات رئيسية من الضرورى الإشارة إليها قبل الخوض في أبعاد مسألة المفاوضات ومشاكلها والمسارات المتاحة للتحرك. المحدد الأول، أن قضية سد النهضة تمثل قضية أمن قومى مصري، وبالتالى فإن تحرك الدولة المصرية في هذا المجال يعد تحركاً على قدر كبير من الأهمية، ويعتمد على خطوات محسوبة وإجراءات مدروسة. ومن ثم، لا مجال هنا لقرارات انفعالية أو تحركات غير مطلوبة، وهو الأمر الذي تحرص معه القيادة السياسية بصورة لا تقبل الشك، على أن يكون تحركها مرتبطاً بإطار موضوعى وفى إطار المواثيق الدولية.

المحدد الثاني، أن قضية سد النهضة بكل مكوناتها ومراحلها أصبحت أمراً واقعاً، ومن ثم فلا مجال أمامنا سوى التعامل معها من هذا المنطلق من أجل الوصول إلى حلول منطقية مقبولة تحافظ على أمننا المائي، لاسيما أن نهر النيل يمد مصر بحوالى ٩٥% من مصادرها المائية.

المحدد الثالث، أن مصر لم تعترض مطلقاً على قيام إثيوبيا ببناء سد النهضة أو أية سدود من شأنها المساهمة في دعم التنمية الاقتصادية الإثيوبية ولكن بشرط ألا يؤدى ذلك إلى الإضرار بحصة مصر المائية التي كفلتها لنا القوانين الدولية المتعلقة باستخدام وإدارة الأنهار الدولية والاتفاقيات السابقة التي تحاول إثيوبيا تجاهلها وعدم الاعتراف بها.

تحفظات مصرية

وقد أبدت مصر العديد من التحفظات على المعايير التي أعلنتها إثيوبيا لبناء السد. ودون الدخول في تفصيلات فنية وإجرائية نشير إلى أن أهم هذه التحفظات كان ضرورة إعادة النظر في مسألة قواعد ملء وتشغيل السد، حيث تطالب مصر بأن تطول فترة الملء حتى سبع سنوات بدلاً من ثلاث أو أربع سنوات كما تطالب إثيوبيا، خاصة أنه في حالة تنفيذ هذا المطلب الإثيوبي سيؤدى ذلك إلى نقص في المياه المتدفقة إلى مصر سنوياً بحوالى من ٩ – ١٥ مليار متر مكعب (نشير هنا إلى أن حصة مصر من مياه النيل هى ٥٥ مليار متر مكعب سنوياً). وهذا النقص سوف يرتب تأثيرات سلبية متتالية على توليد الكهرباء وعلى الزراعة في مصر بنسب متفاوتة. وفى نفس الوقت، كانت هناك تحفظات مصرية أيضاً على بعض النواحى الفنية المتعلقة بأمان السد، لكن لم تتعاون إثيوبيا مع المطالب الواردة إليها من لجنة الخبراء الدولية المتعلقة بهذا الشأن.

ومن المهم أن نشير في هذا المجال إلى أن إثيوبيا قد بدأت بناء السد في الفترة التي كانت فيها مصر في حالة سيولة في أعقاب ثورة يناير، حيث قام رئيس الوزراء الإثيوبي بوضع حجر الأساس لبناء السد في أبريل ٢٠١١، وبالتالي حرصت مصر في أعقاب ثورة ٣٠ يونيو على أن تمنح هذا الموضوع أهمية خاصة في أعقاب تعافى الدولة واستعادة قوتها وهيبتها، وبدأت عملية تفاوض مطولة مع الجانب الإثيوبي من أجل التوصل لحل لهذه المشكلة.

وبالفعل، دخلت مصر في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسى مفاوضات جادة مع إثيوبيا اعتمدت فيها على موقفها القوى طبقاً للقانون الدولى ليس ذلك فقط، بل انتهجت مبدأ التفاوض بكل شفافية ومصداقية وثقة وحسن نية من منطلق أن الهدف النهائى من عملية التفاوض تمثل في الوصول إلى حلول مقبولة من الطرفين تحقق المصلحة المشتركة لكليهما. وقد أسفرت عملية التفاوض عن التوصل إلى إعلان مبادئ تم توقيعه في الخرطوم في مارس عام ٢٠١٥ بين قيادات الدول الثلاث (مصر وإثيوبيا والسودان) كان من المفترض أن يكون بداية جديدة لعهد جديد بين هذه الدول يحقق الرخاء والتنمية ويؤسس لمرحلة من التعاون والتفاهم والتنسيق والمصالح المشتركة، وينهى في نفس الوقت أية أفكار للصراع أو الخلاف.

فى هذا الشأن لابد أن نشير إلى مدى أهمية إعلان المبادئ الموقع بين الدول الثلاث، حيث تضمن عشرة مبادئ واضحة تصلح تماماً لإنهاء هذه المشكلة، وهي مبادئ تتحدث في معظمها عن المنافع والمصالح المشتركة، والتعاون وحسن الثقة، وتبادل المعلومات، وتفهم الاحتياجات المائية لدول المصب (مصر والسودان). ثم طالب الإعلان في أحد بنوده إثيوبيا باستكمال تنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية المتعلقة بأمان السد. ومن الضرورى أن نشير هنا إلى مبدأ الإلزام في هذا الإعلان، حيث نصت ديباجة إعلان المبادئ على أن الدول الثلاث ألزمت نفسها بكافة المبادئ العشرة التي تضمنها.

وبتوقيع إعلان المبادئ دخلت المشكلة فيما يمكن أن نسميه المرحلة التنفيذية للحل المؤسس على المصالح المشتركة المقبولة من كافة الأطراف، إلا أن الجانب الإثيوبي استمر في نهجه المتشدد متجاهلاً الإلتزامات الواقعة عليه طبقاً لإعلان المبادئ، ولم يبد أية مرونة في المفاوضات التي تلت عملية توقيع الإعلان حتى وصلنا إلى المرحلة الحالية التي استهلكنا فيها أكثر من أربع سنوات ونصف من مارس ٢٠١٥ وحتى الآن دون أية نتائج، ولاسيما فيما يتعلق بقواعد تشغيل وملء السد. ومن ثم كان على القيادة السياسية التحرك والبحث عن بدائل جديدة للحفاظ على حقوق مصر المائية.

وساطة دولية

فـى هـذا الإطـار، حـرص الرئيـس عبـد الفتـاح السيسـى علـى أن يطـرح القضيـة أمـام المجتمـع الدولـى كلـه، حيـث تضمـن خطـاب سـيادته أمـام الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة فـي دورتهـا ٧٤ فـي الأسـبوع الأخيـر مـن سـبتمبر الماضـى أن المفاوضـات المتعلقـة بسـد النهضـة لـم تصـل إلـى أيـة نتائـج، وأن الوقـت قـد حـان لوسـاطة دوليـة للضغـط علـى الأطـراف لإبـداء مرونـة فـي مواقفهـا المتشـددة، مؤكـداً أن قضيـة الميـاه بالنسـبة لمصـر هـى قضيـة حيـاة ووجـود.

وفـى الوقـت نفسـه، حـرص الرئيـس السيسـي فـي تصريحـات واضحـة وحاسـمة لسـيادته منـذ أيـام قليلـة -فـى أعقـاب فشـل اجتمـاع وزراء الـري فـي الـدول الثـلاث الـذي عُقـد فـي الخرطـوم- علـى تأكيـد التـزام مصـر بـكل مؤسسـاتها بحمايـة الحقـوق المائيـة لمصـر فـي ميـاه النيـل والتزامهـا باتخـاذ كل مـا يلـزم مـن إجـراءات علـى الصعيـد السياسـى وفـى إطـار محـددات القانـون الدولـي فـي هـذا الشـأن، مـع الإشـارة إلـى أن نهـر النيـل سـيظل الرابـط الجغرافـى والتاريخـي بيـن الجنـوب والشـمال.

ومـن الملاحـظ هنـا أن كل المواقـف التـي أعلـن عنهـا الرئيـس السيسـي تركـز علـى القانـون الدولـى والتحـرك السياسـى مـن أجـل الحفـاظ علـى الأمـن القومـى المصـرى المائـي، وهـو مـا يؤكـد أن القيـادة السياسـية المصريـة لازالـت تنتهـج فـي سياسـتها الخارجيـة مبـدأ حسـن الجـوار والتعـاون المشـترك والبحـث عـن المصالـح المشـتركة بعيـداً عـن الدخـول فـي أيـة صراعـات لا طائـل مـن ورائهـا. ولا يجـب أن ننسـى أن رئاسـة مصـر الحاليـة للإتحـاد الأفريقـى كانـت نقطـة تحـول واضحـة فـي سياسـة هـذا الاتحـاد، حيـث حـرص الرئيـس السيسـى علـى أن تشـهد فتـرة رئاسـته للمجلـس توجهـاً واضحـاً نحـو حـل الصراعـات بيـن الـدول الإفريقيـة، وأن تتجـه القـارة بقـوة نحـو السـلام والتنميـة ومطالبـة المجتـع الدولـي بدعـم هـذا التوجـه.

موقف أمريكي متوازن

وقـد حرصـت الولايـات المتحـدة علـى التعامـل بسـرعة وإيجابيـة مـع المطالـب المصريـة بشـأن الوسـاطة الدوليـة فـي مشـكلة سـد النهضـة، حيـث أصـدر البيـت الأبيـض تصريحـاً واضحـاً يدعـم المفاوضـات ويطالـب الأطـراف بالتوصـل لإتفـاق علـى قواعـد ملـء وتشـغيل السـد بمـا يحقـق المصالـح المشـتركة للـدول الثـلاث ويحافـظ علـى حقوقهـم فـي التنميـة مـع احتـرام حقـوق الطـرف الآخـر فـي الميـاه. وفـى رأيـي إن هـذا التصريـح الأمريكـي يعـد تصريحـاً متوازنـاً لأنـه يعبـر عـن نفـس الموقـف الـذي لازالـت تلتـزم بـه مصـر والمتمثـل فـي ضـرورة تنفيـذ المعادلـة الواضحـة التـي تجمـع بيـن المنفعـة المشـتركة والحقـوق المائيـة.

وإذا كانـت مصـر قـد منحـت المفاوضـات وقتـاً طويـلاً تأكيـداً لحسـن نواياهـا ورغبـة منهـا فـي التوصـل إلـى حـل سياسـي مرضـى للجميـع رغـم عـدم وصـول عمليـة التفـاوض لأيـة نتائـج، فإننـا كان لزامـاً علينـا أن ننتقـل إلـى مرحلـة جديـدة مـن الجهـد والتحـرك السياسـي المتمثـل فـي المطالبـة بوسـاطة دوليـة وهـى فـي النهايـة عمليـة تفـاوض أيضـاً، ولكـن مـع وجـود طـرف ثالـث يمكـن أن يطـرح حلـولاً جديـدة مقبولـة ويمكـن لـه أن يمـارس دوراً أكثـر إيجابيـة يـؤدى فـي النهايـة إلـى إنهـاء هـذا المشـكلة والانتقـال بهـا مـن مرحلـة يمكـن أن يشـوبها الصـراع إلـى مرحلـة أفضـل مـن تقنيـن المصالـح والمنافـع المشـتركة، وهـو الأمـر الـذى لازالـت مصـر تتبنـاه وتحـرص عليـه فـي كافـة تحركاتهـا دون أن نبتعـد عـن مبـدأ أن ميـاه النيـل بالنسـبة لنـا مسـألة حيـاة ووجـود.

ومن المتوقع أن تشهد الفترة المقبلة آلية جديدة للتفاوض في إطار الوساطة الدولية، وعلينا أن نفسح لها المجال بكل مصداقية وثقة وشفافية وانفتاح وروح إيجابية، وهو أمر مطلوب من كافة الأطراف ولاسيما الجانب الإثيوبي حتى يتم الإنتهاء من هذه المشكلة ليكون حلها نموذجاً إفريقياً ناجحاً للتعاون المثمر بين مصر وإثيوبيا ويحقق مصالحهما المشتركة ولا يجور على حقوق أى منهما.

مرفقات أساسية:

AbdelFattah Elsisi - عبد الفتاح السيسي
5 October at 11:18 ·

تابعت عن كثب نتائج الإجتماع الثلاثى لوزراء الرى فى مصر والسودان وأثيوبيا لمناقشة ملف سد النهضة الأثيوبى والذى لم ينتج عنه أى تطور إيجابى، وأؤكد أن الدولة المصرية بكل مؤسساتها ملتزمة بحماية الحقوق المائية المصرية فى مياه النيل، ومستمرة فى اتخاذ ما يلزم من إجراءات على الصعيد السياسي وفى إطار محددات القانون الدولى لحماية هذه الحقوق وسيظل النيل الخالد يجرى بقوة رابطاً الجنوب بالشمال برباط التاريخ والجغرافيا
#مصر_هبة_النيل
#تحيا_مصر

تصريح الرئيس السيسي حول تعثر الاجتماع الثلاثي لوزراء الري، ٥ أكتوبر ٢٠١٩

تصريح رسمي مصري يرحب بالموقف الأمريكي تجاه سد النهضة ٥ أكتوبر ٢٠١٩

صرح السفير بسام راضي، المُتحدث الرسمي باِسم رئاسة الجمهورية، بأن جمهورية مصر العربية ترحب بالتصريح الصادر عن البيت الأبيض بشأن المفاوضات الجارية حول سد النهضة، والذي تضمن دعم الولايات المتحدة لمصر والسودان وأثيوبيا في السعي للتوصل لاتفاق علي قواعد ملء وتشغيل سد النهضة الأثيوبي يحقق المصالح المشتركة للدول الثلاث، وبمطالبة الولايات المتحدة الأطراف الثلاثة بإبداء حُسن النية للتوصل إلى اتفاق يحافظ على الحق في التنمية الاقتصادية والرخاء وفي الوقت ذاته يحترم بموجبه كل طرف حقوق الطرف الآخر في مياه النيل.

وذكر المُتحدث الرسمي أن جمهورية مصر العربية تتطلع لقيام الولايات المتحدة الأمريكية بدور فعال في هذا الصدد، خاصة على ضوء وصول المفاوضات بين الدول الثلاث إلى طريق مسدود بعد مرور أكثر من أربع سنوات من المفاوضات المباشرة منذ التوقيع على اتفاق إعلان المبادئ في ٢٠١٥، وهي المفاوضات التي لم تفض إلى تحقيق أي تقدم ملموس، مما يعكس الحاجة إلى دور دولي فعال لتجاوز التعثر الحالي في المفاوضات، وتقريب وجهات النظر بين الدول الثلاث، والتوصل لاتفاق عادل ومتوازن يقوم على احترام مبادئ القانون الدولي الحاكمة لإدارة واستخدام الأنهار الدولية، والتي تتيح للدول الاستفادة من مواردها المائية دون الإضرار بمصالح وحقوق الأطراف الأخرى.

وأضاف المتحدث الرسمي، أن جمهورية مصر العربية تذكر في هذا السياق، بما جاء في كلمة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة من انفتاح مصر على كل جهد دولي للوساطة من أجل التوصل إلى الاتفاق المطلوب.

جانب من كلمة الرئيس السيسي حول سد النهضة أمام الدورة ٧٤ للجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٤ سبتمبر ٢٠١٩

إن مصر سعت على مدار عقود ، إلى تعزيز وتعميق أواصر التعاون مع أشقائها من دول حوض النيل ، التى ترتبط معهم.. بعلاقات أزلية.

وتأكيدا لحرصها على رفعة شعوب حوض النيل الشقيقة ، أعربت مصر عن تفهمها لشروع إثيوبيا فى بناء «سد النهضة» ، رغم عدم إجرائها لدراسات وافية.. حول آثار هذا المشروع الضخم ، بما يراعى عدم الإضرار بالمصالح المائية لدول المصب.. ومنها مصر. بل وبادرت مصر ، بطرح إبرام «اتفاق إعلان المبادئ حول سد النهضة» ،

الموقع فى الخرطوم.. فى ٢٣ مارس ٢٠١٥ ، والذى أطلق مفاوضات امتدت لأربع سنوات ، للتوصل لاتفاق يحكم عمليتى ملء وتشغيل سد النهضة.

إلا أنه – ومع الأسف – لم تفض هذه المفاوضات.. إلى نتائجها المرجوة. وعلى الرغم من ذلك ، فإن مصر مازالت تأمل فى التوصل لاتفاق يحقق المصالح المشتركة ، لشعوب نهر النيل الأزرق فى إثيوبيا والسودان ومصر. إن استمرار التعثر فى المفاوضات حول سد النهضة ، سيكون له انعكاساته السلبية على الاستقرار ، وكذا على التنمية فى المنطقة عامة.. وفى مصر خاصة.

فمع إقرارانا بحق إثيوبيا فى التنمية ، فإن مياه النيل بالنسبة لمصر.. مسألة حياة، وقضية وجود ، وهو ما يضع مسئولية كبرى على المجتمع الدولى ، للاضطلاع بدور بناء.. فى حث جميع الأطراف على التحلى بالمرونة ، سعيا للتوصل لاتفاق مرض للجميع.

إعلان المبادئ حول مشروع سد النهضة ٢٣ مارس ٢٠١٥

اتفاق حول إعلان مبادئ بين جمهورية مصر العربية وجمهورية أثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية وجمهورية السودان حول مشروع سد النهضة الإثيوبى العظيم فى ٢٣ من شهر مارس ٢٠١٥

ديباجة:

تقديراً للاحتياج المتزايد لجمهورية مصر العربية، جمهورية أثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية، وجمهورية السودان لمواردهم المائية العابرة للحدود؛وإدراكا لأهمية نهر النيل كمصدر الحياة ومصدر حيوي لتنمية شعوب مصر وإثيوبيا والسودان؛ألزمت الدول الثلاث أنفسها بالمبادئ التالية بشان سد النهضة:

١) مبدأ التعاون:

- التعاون علي أساس التفاهم المشترك، المنفعة المشتركة، حسن النوايا، المكاسب للجميع، ومبادئ القانون الدولي.

- التعاون في تفهم الاحتياجات المائية لدول المنبع والمصب بمختلف مناحيها.

٢) مبدأ التنمية، التكامل الإقليمي والاستدامة:

- الغرض من سد النهضة هو توليد الطاقة، المساهمة في التنمية الاقتصادية، الترويج للتعاون عبر الحدود والتكامل الإقليمي من خلال توليد طاقة نظيفة و مستدامة يعتمد عليها.

٣) مبدأ عدم التسبب في ضرر ذى شأن:

- سوف تتخذ الدول الثلاث كافة الإجراءات المناسبة لتجنب التسبب في ضرر ذى شأن خلال استخدامها للنيل الأزرق/ النهر الرئيسي.

- على الرغم من ذلك، ففي حالة حدوث ضرر ذى شأن لإحدي الدول، فان الدولة المتسببة في إحداث هذا الضرر عليها، في غياب اتفاق حول هذا الفعل، اتخاذ كافة الإجراءات المناسبة بالتنسيق مع الدولة المتضررة لتخفيف أو منع هذا الضرر، ومناقشة مسألة التعويض كلما كان ذلك مناسباً.

٤) مبدأ الاستخدام المنصف والمناسب:

- سوف تستخدم الدول الثلاث مواردها المائية المشتركة في أقاليمها بأسلوب منصف ومناسب.

- لضمان استخدامهم المنصف والمناسب، سوف تأخذ الدول الثلاث في الاعتبار كافة العناصر الاسترشادية ذات الصلة الواردة أدناه، وليس على سبيل الحصر:

أ- العناصر الجغرافية، والجغرافية المائية، والمائية، والمناخية، والبيئية وباقى العناصر ذات الصفة الطبيعية؛

ب- الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لدول الحوض المعنية؛

جـ- السكان الذين يعتمدون علي الموارد المائية في كل دولة من دول الحوض؛

د- تأثيرات استخدام أو استخدامات الموارد المائية فى إحدى دول الحوض على دول الحوض الأخرى؛

هـ- الاستخدامات الحالية والمحتملة للموارد المائية؛ و عوامل الحفاظ والحماية والتنمية واقتصاديات استخدام الموارد المائية، وتكلفة الإجراءات المتخذة في هذا الشأن؛

ز- مدي توفر البدائل، ذات القيمة المقارنة، لاستخدام مخطط أو محدد؛

حـ- مدى مساهمة كل دولة من دول الحوض في نظام نهر النيل؛

ط- امتداد ونسبة مساحة الحوض داخل إقليم كل دولة من دول الحوض.

٥) مبدأ التعاون في الملء الأول وإدارة السد:

- تنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية، واحترام المخرجات النهائية للتقرير الختامي للجنة الثلاثية للخبراء حول الدراسات الموصي بها في التقرير النهائي للجنة الخبراء الدولية خلال المراحل المختلفة للمشروع.

- تستخدم الدول الثلاث، بروح التعاون، المخرجات النهائية للدراسات المشتركة الموصي بها في تقرير لجنة الخبراء الدولية والمتفق عليها من جانب اللجنة الثلاثية للخبراء، بغرض:

* الاتفاق على الخطوط الإرشادية وقواعد الملء الأول لسد النهضة والتي ستشمل كافة السيناريوهات المختلفة، بالتوازي مع عملية بناء السد.

* الاتفاق على الخطوط الإرشادية وقواعد التشغيل السنوي لسد النهضة، والتي يجوز لمالك السد ضبطها من وقت لآخر.

* إخطار دولتي المصب بأية ظروف غير منظورة أو طارئة تستدعي إعادة الضبط لعملية تشغيل السد.

- لضمان استمرارية التعاون والتنسيق حول تشغيل سد النهضة مع خزانات دولتي المصب، سوف تنشئ الدول الثلاث، من خلال الوزارات المعنية بالمياه، آلية تنسيقية مناسبة فيما بينهم.

- الإطار الزمني لتنفيذ العملية المشار إليها أعلاه سوف يستغرق خمسة عشر شهراً منذ بداية إعداد الدراستين الموصى بهما من جانب لجنة الخبراء الدولية.

٦) مبدأ بناء الثقة:

- سيتم إعطاء دول المصب الأولوية في شراء الطاقة المولدة من سد النهضة.

٧) مبدأ تبادل المعلومات والبيانات:

- سوف توفر كل من مصر وإثيوبيا والسودان البيانات والمعلومات اللازمة لإجراء الدراسات المشتركة للجنة الخبراء الوطنين، وذلك بروح حسن النية وفي التوقيت الملائم.

٨) مبدأ أمان السد:

- تقدر الدول الثلاث الجهود التي بذلتها أثيوبيا حتى الآن لتنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية المتعلقة بأمان السد. - سوف تستكمل أثيوبيا، بحسن نية، التنفيذ الكامل للتوصيات الخاصة بأمان السد الواردة في تقرير لجنة الخبراء الدولية.

٩) مبدأ السيادة ووحدة إقليم الدولة:

- سوف تتعاون الدول الثلاث على أساس السيادة المتساوية، وحدة إقليم الدولة، المنفعة المشتركة وحسن النوايا، بهدف تحقيق الاستخدام الأمثل والحماية المناسبة للنهر.

١٠) مبدأ التسوية السلمية للمنازعات:

- تقوم الدول الثلاث بتسوية منازعاتهم الناشئة عن تفسير أو تطبيق هذا الاتفاق بالتوافق من خلال المشاورات أو التفاوض وفقاً لمبدأ حسن النوايا.

- إذا لم تنجح الأطراف في حل الخلاف من خلال المشاورات أو المفاوضات، فيمكن لهم مجتمعين طلب التوفيق، الوساطة أو إحالة الأمر لعناية رؤساء الدول/رئيس الحكومة.

وقع هذا الاتفاق حول إعلان المبادئ في الخرطوم، السودان في٢٣ من شهر مارس ٢٠١٥ بين جمهورية مصر العربية، جمهورية أثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية وجمهورية السودان ، عن جمهورية مصر العربية عبد الفتاح السيسى رئيس الجمهورية جمهورية أثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية هيلاماريام ديسالين رئيس الوزراءجمهورية السودان عمر حسن البشير رئيس الجمهورية.

المصدر: الهيئة العامة للاستعلامات- مصر

أزمة سد النهضة.. محطات رئيسية

٢٠١٠: أعلنت إثيوبيا عن خطط لبناء سد على نهر النيل الأزرق يمكنه تزويدها وجيرانها بأكثر من ٥٠٠٠ ميجاوات من الكهرباء.

٢٠١١: توقيع إثيوبيا لعقد بقيمة ٤,٨ مليار دولار مع شركة ساليني الإيطالية لبناء السد.

٢٠١٣: إثيوبيا تحول مجرى نهر النيل لبناء سد النهضة.

٢٠١٤: أعلنت إثيوبيا أن ٣٢% من بناء سد النهضة قد اكتمل، كما التقى الرئيس السيسي برئيس الوزراء الإثيوبي ديسالين وصدر إعلان مالابو في ٢٨ يونيو ٢٠١٤ على هامش قمة الاتحاد الأفريقي يضمن أن إثيوبيا يمكنها تطوير السد مع تقليل الأضرار المحتملة التي تؤثر على مصر.

٢٠١٥: مصر وإثيوبيا والسودان توقع إعلان المبادئ بشأن سد النهضة.

٢٠١٦: رفضت إثيوبيا الاقتراح المصري بزيادة عدد فتحات المياه في سد النهضة من اثنين إلى أربعة، ثم وقع في العام ذاته رؤساء وفود مصر والسودان وإثيوبيا، عقود المكاتب الاستشارية المنفذة للدراسات الفنية، التي تحدد آثار السد على دولتي المصب «مصر والسودان»، وتضع قواعد الملء الأول للخزان.

٢٠١٧: فشل اجتماع اللجنة الفنية الثلاثية حول سد النهضة على المستوى الوزاري.

٢٠١٨: الرئيس السيسي ورئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد يتفقان على استئناف جهود التعاون، كما اقترحت مصر في هذا العام على إثيوبيا مشاركة البنك الدولي في أعمال اللجنة الثلاثية، وهو ما رفضته إثيوبيا. في هذا العام أيضا، أعلن وزير الخارجية المصري سامح شكري أنه تم التوصل إلى اتفاق ، خلال القمة الثلاثية بين مصر وإثيوبيا والسودان، على إنهاء الدراسات الفنية لسد النهضة خلال شهر واحد ، وشدد على التزام مصر بإعلان المبادئ.

٢٠١٩: فشل الاجتماع الثلاثي لوزراء الري في الخرطوم في سبتمبر، ثم اعلان الرئيس السيسي أن مصر ملتزمة بحماية حقوقها المائية.

نهر النيل العظيم

ECSS | المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

www.ecsstudies.com
\ecsstudies

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

100 شارع الميرغني - مصر الجديدة

تليفون: 22 6905861 (02)- 22 6905862 (02)- 22 6905863 (02)

Email: info@ecsstudies.com

www.ecsstudies.com